الفصل الثاني

خطوط انكسار التفتت العالمي

«تشكل التحولات التكنولوجية والاجتماعية التي تتم من حولنا ظاهرة تاريخية غاية في التعقيد والأهمية، يمكن لأي فرد الاستفادة منها وليس بوسع أحد السيطرة عليها، حتى الولايات المتحدة. فالعولمة ليست أداة «لنظام جديد» تريد له «أوساط معينة» أن يسود العالم، وسوف أقارنه بحلبة ضخمة مفتوحة على جميع الجهات، يدور عليها ما لا يحصى من المبارزات والمباريات، التي يمكن لأي امرئ أن يشارك فيها بهتافات التشجيع الخاصة به ومعداته ضمن فوضى عارمة وناشزة من صيحات التشجيع».

أمين معلوف[36]

سبق لقوى مؤثرة أن دفعت قبل الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) بوقت طويل، بالنظام العالمي الجديد للاقتصاد الدولي، ومن ثم أيضاً للنظام السياسي العالمي إلى الأمام. مثل: التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا، والتحولات الاجتماعية والثقافية والديناميكية الاقتصادية الشاملة، وكذلك مختلف الصراعات السياسية.

أحدثت هذه القوى تحولاً عالمياً وإقليمياً لا يمكن إيقافه، هذا التحول الذي سار، وما يزال، مرافقاً لمحاور زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى

واتجاهات عامة قوية، وإلى حد ما في غاية التعقيد، لا يمكن التحكم فيها سياسياً إلا بصعوبة، ناهيك عن إمكانية التخطيط لها.

عند حدوث فوالق، أو حدود فاصلة بين مرحلتين اقتصاديتين وسياسيتين على الصعيد العالمي تبرز ملامح معينة تغذيها أخطاء سياسية أو إهمال اللاعبين الإقليميين والدوليين، قد تؤدي إلى احتقان سياسي، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تشكل خطر إرهابي جديد، أو حتى شمولي يتهدد السلم الدولي.

التعصب الديني وعواقبه الإرهابية لا تمثل تشكيكاً بالاتجاه العام للعالم على المدى الطويل، بل تسرّع من تشكيل نظامه السياسي الجديد. وقد وجد «أنطوني باربر» الصياغة الموفقة لردود الأفعال السياسية ـ الاقتصادية التي فرضها هذا الواقع بعبارة: «الجهاد ضد ماك وورلد» إذ يقول: «لقد وقع عالمنا الذي نعيش فيه بين التطورات المتناقضة لـ «العقلية القبلية» والتكامل العالمي. إننا نعود إلى ماضٍ مجزَّأ لكن في الوقت نفسه نتحرك نحو مستقبل ثقافة لا حدود لها.

فاستلهام الماضي يقدم لنا النظرة غير الواضحة على تراجع أجزاء كبيرة من الإنسانية من خلال الحرب وسفك الدماء: إنها بلقنة تهدد الدول القومية، حيث تضع ثقافة ضد ثقافة، وشعباً ضد شعب، وقبيلة ضد قبيلة.

هذا الجهاد، هذه الحرب المقدسة ضد كافة أشكال التبعية تنطبق على القوى الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية التي تغزونا، والتي تسترشد بالمستقبل، وتتطلب منا التكامل والتوحد، والتي تقيد الشعوب في كل مكان

من خلال الموسيقى السريعة والحواسيب السريعة والطعام السريع، في مطاعم MTV وماك إنتوش وماكدونالدز.

سوف تتقولب الأمم في شكل من أشكال الثقافة العالمية المتجانسة، تتماسك وتجمع من خلال الاتصالات والمعلومات والترفيه والتجارة. إن كوكبنا اليوم يدخل في علاقة توتر بين ديزني لاند وبابل. إنه يتشرذم بشكل فجائي، ولكن في الوقت نفسه يلتئم معاً ببطء، إنه الجهاد ضد ماك وورلد»[37].

كما يطرح المؤرخ البريطاني «نيال فيرغسون» في هذا السياق السؤال الصحيح: «لماذا يسير هذا التشرذم السياسي إلى الوراء بموازاة العولمة الاقتصادية؟» وقد توصل فيرغسون إلى أن «قوى السوق العالمية تعمل على تقوية التفاوتات الإقليمية في الدول القومية التقليدية» ويقول: «إن العمل على تجانس الثقافة الجماهيرية يجر وراءه التأكيد على الهويات المحلية، كنوع من رد الفعل المضاد». ولكن الجواب الأصح هو أنه بزيادة عدد الدول التي أخذت على عاتقها (بدعم أمريكي) الجمع بين اقتصاد السوق الحر والديموقراطية السياسية، يلغي الأساس المنطقي للكثير من الدول متعددة الإثنيات. فالحكومات المركزية تفقد شرعيتها كمخططة للاقتصاد وتختار مختلف المجموعات الإثنية أحزاباً انفصالية. لكن عملية الانقسام السياسي هذه ما تزال تاريخياً في نقطة البداية[38].

إن العولمة وثورة الاتصالات وثورة التقانات الجينية تشكل عوامل أساسية ذات أثر فعال في التحول الراديكالي للمجتمعات في كل أنحاء العالم، يمكن مجرد أن تتراكم من خلال أزمات سياسية ـ فيما لو حدثت ـ لكن لن تنقطع، ولو أنها قد تحدث فيها مدد انقطاع.

ومن جهة أخرى يبدو عالم القرن الواحد والعشرين الصاعد، من خلال ملاحظة أكثر دقة، على أنه مليء بالفجوات، ومحكوم بتوترات متصاعدة، حتى على مستوى العوامل الأساسية المذكورة آنفاً للتحول الاجتماعي العالمي.

أخطر هذه الفجوات ما تزال، حتى في القرن الحادي والعشرين، مترافقة بتوزيع الدخل على مستوى العالم. فالفجوة بين الفقير والغني تزداد اتساعاً باستمرار.

«كانت فجوة مستوى الدخل بين الخمس الأكثر غنى من سكان العالم والخمس الأكثر فقراً تبلغ عام 1997، 74 على واحد، وكانت عام 1990 بمعدل 60 على واحد، بينما كانت في عام 1930 فقط 30 على واحد»[39].

مجتمعات ذات إنتاجية عالية وأعلى، تقوم على العلم من جهة، واقتصاديات تقوم على الاقتصاد السلفي من جهة أخرى، أي العولمة مقابل الأثننة، القنبلة الهيدروجينية مقابل العمليات الانتحارية، استقرار هنا وحروب أهلية هناك، قوى عالمية شامخة ودول متداعية، انتشار وسائل التدمير الشامل والمنظومات الحاملة، الأسلحة الصغيرة ومجازر أدعياء الأهمية، ارتفاع معدلات الأعمار والانفجار السكاني، ثورة في مجال التقنيات الجينية والمعلومات إلى جانب الإيدز، الملاريا، معدل وفيات الأطفال العالي بشكل دراماتيكي والأمية، حقوق الإنسان، دولة الدستور، الديموقراطية وسيادة القانون، وفي الوقت نفسه الواقع البربري للتعذيب والحروب الإثنية التي تصل حتى الإبادة الجماعية، الإرهاب والأصولية الشمولية، أخطر أنواع خرق حقوق الإنسان، القمع المستمر والديكتاتورية، الفقر المدقع،

الحرمان من الحقوق والتخلف إلى جانب الترف الذي لا يوصف والرفاهية والتعليم للجميع في الدول الديموقراطية التي تعتني بالشؤون الاجتماعية.

في كل هذه الانكسارات والفجوات المتسعة ـ التي تقسم الإنسانية بملياراتها السبعة، إلى فقير وغني، متطور ومتخلف، عالم وجاهل ـ تكمن ليس مجرد مشكلة إقرار أخلاقي، بل أيضاً مخاطرة أمنية قادمة على النظام السياسي العالمي.

يشكل النمو السكاني العالمي المتصاعد والتباين في التوزيع، الذي ترتفع حدة وتيرته، وضعف الموارد المتزايد، الصيغة الأساسية السياسية ـ الأمنية للصراعات القادمة في القرن الحادي والعشرين.

إن نوعية الردود الإستراتيجية على هذه التوترات العالمية والإقليمية، وعلى هذه الصراعات المتنوعة وأسبابها سوف تحدد، إلى درجة كبيرة، مصير السلام والاستقرار والعدالة والحرية في الكثير من المجتمعات، وفي النظام السياسي العالمي خلال العقود القادمة.

مثل هذه الردود يجب أن يقدمها اللاعبون، وبخاصة اللاعبون السياسيون. وهؤلاء اللاعبون هم بالدرجة الأولى الدول؛ لأنها لا تزال تمثل اللاعبين الأساسيين على المسرح العالمي، خاصة العظمى والأعظم منها. فمصالحها وقوتها ومن ثم أيضاً توزيع القوة بينها، هي التي ستحدد قراراتها متلازمة مع الاتجاهات العامة والفوالق التي سبق التنويه عنها. يرى روبرت كوبر Robert Cooper أن نهاية الحرب الباردة ليست مجرد التوصل إلى إنهاء شكلي للحرب العالمية الثانية في أوروبا، بل هي، علاوة على ذلك، وقفة عميقة جديدة ومؤثرة تجعل من نظامي الدولة التقليديين

في أوروبا: نظام الإمبراطورية ونظام التوازن، تاريخاً. يقول: «إن ما انتهى في أوروبا (وربما هناك فقط) هو النظامان السياسيان اللذان استمرا ثلاثة قرون: توازن القوى والطموح إلى إقامة قوى عظمى. فالحرب الباردة قرنت بين نظام التوازن والنظام الإمبراطوري، وجعلت من العالم كلاً واحداً، وحّده الصراع على السيطرة ووقع في شرك توازن واحد للرعب. لكن لم يعد التوازن ولا السيطرة، يشكلان الآن مفاهيم سائدة في أوروبا. ونتيجة لذلك لم يعد العالم يشكل نظاماً سياسياً موحداً»[40].

لم يعقب النظام العالمي للصراع بين الشرق والغرب نظاماً جديداً محدد المعالم، كما كان الأمر عليه سابقاً عند حدوث أحداث مفصلية في التاريخ. لقد لعبت كل من فيينا وفرساي ويالطا في القرنين التاسع عشر والعشرين دوراً حاسماً في قيام أنظمة ما بعد حروب. لكن الأمر كان مختلفاً جداً بعد عامي 1990/1989. فالوضع كان شاذاً تماماً، إذ لم ترتسم معالم مرحلة اضطرابات مألوفة في مرحلة ما بعد حرب. بدلاً من ذلك، نشأ توازٍ بين وضع راهن غربي محافظ وانقلابات ثورية. ولا أدل على ذلك من التناقض النفسي المحسوس لدرجة يمكن لمسه لمس اليد في ألمانيا الموحدة خلال التسعينيات، التي كان عليها ـ وما يزال ـ في الواقع أن تصهر هذا التركيب المزدوج للواقع الراهن المحافظ مع الانقلاب الثوري في مجتمع موحد.

وبالضبط في هذا التوازي الممتد بين التمسك بالوضع الذي كان قائماً آنذاك وعدم إدراك ثورة حدثت فعلاً، ومزيج من الارتياح وقصر النظر والجهل، وجد إرهاب منظمة القاعدة في أفغانستان البعيدة، وفي بلدان أخرى واقعة ضمن حزام الأزمات، الشروط الصحية لنموه.

رد الغرب على حجم التحدي، عقب هذا التحول التاريخي في الغرب، على مبدأ «طائر النعام». أي أنه أخفى إلى حد كبير رأسه أمام التاريخ الذي بدأت ترتسم معالمه في رمال أوهام ما بعد الحداثة. كان استمرار هذه الحالة في الغرب ـ وما يزال ـ في معظمه مجرد مظهر؛ لأن أسس النظام السياسي، حتى حيث ما تزال قائمة، قد تغيرت مع ذلك تغيراً جذرياً. وأوروبا على وجه التحديد، رأت نفسها في وضع تاريخي متناقض. فقد شهدت ثورة على شكل استمرارية محافظة.

أثقلت هذه الجدلية الحقيقية لنهاية الحرب الباردة ونتائجها على السياسة والمجتمع والاقتصاد بالقدر نفسه، خاصة وأن الظروف السياسية بين حقبة الحرب الباردة والحقبة التي أعقبتها قلما كان بإمكانها أن تصبح أكثر تناقضاً. قامت الحرب الباردة بين أعظم وأقوى قوتين خلال القرن العشرين، حاولت كل منهما من خلال صراعهما المركزي للسيطرة على العالم أن تثبتا أياً منهما أفضل وأقوى على مستوى العالم، وقد استطاعتا السيطرة على مجمل النظام السياسي الدولي تقريباً بقبضة حديدية وبقوة عسكرية عالمية لا مثيل لها قبلاً.

لقد جعل جنون العظمة الإجرامي لدى هتلر ألمانيا تطمع في السيطرة على العالم، وأتاحت الهزيمة النكراء للرايخ الألماني عام 1945 لكلا القوتين العالميتين العظيمتين إمكانية تقاسم العالم فيما بينهما، ومن ثم إلى سباق تسلح ونزاعات على مستوى العالم خلال الحرب الباردة.

كانت هناك، ومنذ القرن السادس عشر قوى عظمى أوروبية: البرتغال ـ هولندا ـ فرنسا ـ وبشكل خاص أسبانيا وبريطانيا ـ ولكن أدوارها

على المستوى العالمي كانت محدودة نتيجة ضعف قدراتها الإستراتيجية والمحدوديات الجيوبوليتيكية وعدم توافر الإمكانات التقنية.

كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يجسدان عام 1945 نوعية جديدة من القوة الدولية، ومن ثم يمكن بالفعل أن نصف الحرب الباردة بأنها العولمة السياسية الحقيقية الأولى في تاريخ العالم.

وعلى مدى ما يقرب من خمسة عقود حددت المواجهة بين القوتين العظميين شكل النظام السياسي والأيديولوجي والاقتصادي لكل العالم تقريباً. ومع الانهيار الداخلي لواحد من هذين القطبين المتقابلين حدثت فجوة، وليس علاقة صديق ـ عدو جديدة، كما كان الأمر عليه عقب الحرب العالمية الثانية.

بدلاً من ذلك أعقب هذه المرة فقدان دراماتيكي للنظام في أجزاء شاسعة من العالم، فبدا الأمر وكأن تياراً كهربائياً انقطع عن مغناطيس كهربائي قوي، كان حقل جاذبيته حتى الآن يجذب كل المواد المعدنية في نظامه، ففرط عقدها.

حتى الآن لا توجد تركيبة نظام عالمي جديد، حتى ولو أن إرساء قواعد بنيانه قد بدأ ينشأ عن الأزمات الأخيرة.

أخيراً وضع الحادي عشر من سبتمبر ضرورة نظام عالمي جديد مرة أخرى في الطليعة على جدول أعمال السياسة الدولية[41].

وكما سبقت الإشارة إليه، فقد أحدثت نهاية الحرب الباردة نقلات كبيرة إلى الأمام، ومن ثم تعزيزاً للنظام في السياسة الدولية، وأدت في

النهاية إلى تغيرات تاريخية، وإلى حل صراعات طالما عُدّ ـ وعلى مدة طويلة ـ حلها يكاد يكون ضرباً من المستحيل مثل: تحرر شرق وشرق وسط أوروبا من الاضطهاد السوفييتي، سقوط جدار برلين والوحدة الألمانية، نهاية نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، وتغيرات في صراع الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين التي توجت بعملية السلام في أوسلو، وفي التصافح التاريخي بالأيدي بين رابين وبيرس وعرفات في حديقة الزهور التابعة للبيت الأبيض في واشنطن، والتطورات الواعدة في صراعات إقليمية عديدة أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ثم عملية الدمقرطة التي بدأت في روسيا وبعض دول مجموعة الدول المستقلة، ونهاية العديد من الدكتاتوريات، والحروب الأهلية الدامية في الكثير من بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى. أما في أوروبا وعلى مستوى العالم فقد تحققت نجاحات مهمة في مجال نزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي والتقليدي.

لكن، وبالوتيرة نفسها تقريباً، برزت ملامح فقدان النظام عقب الحرب الباردة. فمع الهجوم الهمجي الذي شنه صدام حسين على الدولة الجارة الصغيرة الكويت، وقعت عام 1991 حرب الخليج بين العراق والولايات المتحدة وحلفائها. وفي المدة نفسها تقريباً جوبهت أوروبا بعودة الحرب في منطقة يوغوسلافيا المتفتتة، وبأعمال القتل التي وصلت إلى حد الإبادة الجماعية ضد السكان المسلمين في البوسنة، وبالتطهير العرقي، وموجات الهجرة والتعصب القومي البشع الذي كنا نظن أنه انتهى منذ أمد طويل، والذي تجسد في سياسة صربيا الكبرى التي اتبعها سلوبودان ميلوزيفيتش (وليس وحده!)، والمأساة المستمرة في أفغانستان والدول المتداعية في

أفريقيا، والقتل الجماعي لقبائل توتسي في رواندا، والمجازر البشعة ضد المدنيين في العديد من الدول الأخرى. كما يجب ألا ننسى أيضاً الحروب التي يبدو أن لا نهاية لها، من أجل النفط والماس.

مقابل هذه الكوارث التي حدثت وتحدث في القارة الأفريقية كانت هناك أيضاً خطوات ذات تأثير قوي إلى الأمام، مثل زوال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعقد اتفاقات سلام لحروب أهلية طال استمرارها، كموزمبيق مثلاً، ونجاحات أخرى في مجال عملية الدمقرطة في القضاء على الدكتاتوريات العسكرية كما في نيجيريا، ميزت التطورات الإيجابية لتلك السنوات في أفريقيا.

ومع ذلك، وإذا ما نظرنا ـ مع مراعاة البعد الزمني ـ ومن منظور الحادي عشر من سبتمبر، إلى العقد الأخير من القرن العشرين لرأينا في كل تلك التطورات الإيجابية التاريخية، مظاهر سلبية بارزة، حيث لم يعد للعالم بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب من مبدأ للنظام، وربما لم يعد الآن بالإمكان قيام مثل هذا المبدأ. فتوازن القوى الذي كان قائماً على أساس القطبين، والذي أوجد كياناً لنظام واضح وشامل من خلال تمركز القوة والصراعات، لم يعد موجوداً، ولم يحل محله مركّب نظام شامل جديد.

لقد شنت القوتان العظميان الحرب الباردة باستخدام لا مثيل له للموارد، وكانت جميع الصراعات المحلية تقريباً لا ترقى إلى مستوى هذا الصراع المركزي، أو كانت أداة من أدواته. أيضاً، وبالدرجة الأولى، كانت الطاقات السلبية في النظام الدولي في أثناء الحرب الباردة ملجومة من خلال هذا الصراع المركزي.

فالذين عاشوا في عالم آنذاك، على شاكلة أسامة بن لادن، كانوا يخضعون لمراقبة شديدة، إما من قبل المخابرات الأمريكية سي ـ آي ـ أيه أو السوفييتية ك.ج.ب. لكن ذلك انتهى أيضاً بنهاية الحرب الباردة. إذ تشكلت في مناطق انكسار نظام ما بعد الجليد «راديكاليات حرة» سياسياً ذات أفكار قدرية، كما نرى اليوم.

إن هذا الغياب لصراع مركزي منظِّم هو الذي يتحكم بالنظام العالمي حتى يومنا هذا. لقد وضعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ـ بأسلوب تراجيدي ـ أمام أعيننا حقيقة مدى تشابك مختلف أنحاء العالم بعضها ببعض، ومدى أهمية مسألة الظروف السائدة في بلدان أخرى، على قضية أمننا. فمن دون وجود المكان الذي التجأ إليه ابن لادن في أفغانستان ما كان بإمكانه أن ينفذ هجومه على الولايات المتحدة الأمريكية. لكن ذلك كان ينطبق أيضاً على مرحلة ما قبل الحادي عشر من سبتمبر.

منذ نهاية الحرب الباردة لم يعد نشوب معظم الأزمات التي أدت إلى سفك الدماء نتيجة لخلافات بين الدول، بل نتيجة لصراعات داخلية.

قبلاً كانت القوى العظمى تستغل مثل هذه الصراعات، لكن كانت أيضاً تتحكم فيها، الأمر الذي تغير بعد نهاية الحرب الباردة. فالآن يجب تصعيد العداوات قبل أخذ التدخلات من الخارج في الحسبان[42].

طالب الرئيس الأمريكي آنذاك، جورج بوش الأب منذ مطلع التسعينيات بـ «نظام دولي جديد»[43]، ولكن هذا الأمر قلما تجاوز مرحلة المطالبة منذ ذلك الوقت. لقد استطاع التهديد الموجه للسلام العالمي من خلال الإرهاب الدولي أن يشكل تحولاً أساسياً لمسار تشكيل نظام دولي متعاون؛ لأن واحداً

من أهم الشروط السياسية لقيام تهديد شمولي جديد في الشرقين الأدنى والأوسط كان وما يزال يكمن في هذا الفقدان للنظام، إقليمياً ودولياً.

كانت المسألتان السياسيتان المحوريتان في أثناء مرحلة الصراع بين الشرق والغرب هما: ضد مَنْ؟ مع مَنْ؟ وقد أوجدت معظم البلدان، وبسرعة، الجواب، سواء طوعاً أم تحت الضغط العسكري المباشر أو غير المباشر. أعقب هذا «الوضوح» لمبدأ النظام العالمي المركزي القائم على العداء بين قطبي النظام، عام 1990/1989، اضطراب سياسي وأيديولوجي، إقليمي وكذلك أيضاً تاريخي، مكّن من عدم تشكل الأكثرية التي يشترطها قيام الديموقراطيات في الحياة السياسية اليومية.

في هذا «الاضطراب الجديد» (حسب قول يورغن هابرماس)[44] لم تكن الأخطار لتقل على الإطلاق، ولكن قل عدد الأعداء المكشوفين الذين يشكلون الصورة الواضحة للعدو. كانت المخاطرات وما تزال متوافرة بأعداد كافية، لكن مع قلة توافر الإجابات البسيطة والمقنعة الصالحة لتعبئة الأكثريات والموارد لمواجهة هذه التحديات الجديدة مواجهة فعالة.

العكس تماماً، إذ إن هذه الإجابات في غاية التعقيد. ولذلك لم يكن البوح بها إلا في غاية الصعوبة أمام الرأي العام الديموقراطي، على ضوء قدرة أكثريته.

جاء قسم كبير من هذا الاضطراب، بالإضافة إلى فقدان الصراع المركزي، نتيجة تعدد المحاور. فإذا ما ألقينا نظرة على القرن العشرين لرأينا أن الاصطفاف السياسي ـ التاريخي في كافة المراحل الزمنية غالباً ما كان واضحاً، يلازم دائماً تقريباً نفس المحور التاريخي ـ السياسي:

عصر القوى الأوروبية العظمى ودمارها الذاتي في الحرب العالمية الأولى، وعصر الأيديولوجيات الشمولية الكبرى للنظامين البلشفي والفاشي والحرب العالمية الثانية، وأخيراً مرحلة الحرب الباردة.

إن قوة مختلف الصراعات المركزية التي انطلقت من أوروبا والقوى التي كانت حاملة لهذه الصراعات حتى الحرب الباردة، كانت ضاغطة لدرجة أن كل الصراعات الأخرى، بمحاورها السياسية ـ التاريخية والثقافية المختلفة، كانت محكومة بهذا المحور الواحد.

من أجل فهم أفضل نأخذ يوغوسلافيا كمثال أوروبي. كانت دولة تيتو، في كل مناطقها وطيلة مرحلة وجودها، تحمل في طياتها كل صراعاتها القومية، التي انفجرت في هذه الدولة بعد عام 1991. لكن يوغوسلافيا كانت آنذاك جزءاً سياسياً وأيديولوجياً في نظام الحرب الباردة في أوروبا، ولو أنه كان لدورها طبيعة خاصة. هذا النظام الممتد على مستوى القارة جعل الصراعات القومية محدودة جداً أو غالباً ما قمعها كلياً وبشكل مباشر؛ لأن نشوب صراع قوميات كان من شأنه أن يتسبب في تغيير التوازن الإستراتيجي في أوروبا، ومن ثم يؤدي إلى خطر حرب دائم في أوروبا ناتج عن الصراع بين الشرق والغرب. كل ذلك لم يكن حدوثه مسموحاً في زمن الحرب الباردة، ومن ثم لم يحدث.

أما الآن فعلى العكس، هناك تعددية قطبية لمختلف الصراعات السياسية؛ لأنه مع زوال بنية الصراع المركزي زالت أيضاً وحدة القطب على مستوى النظام السياسي العالمي. فالأمر يبدو وكأن مقولة ما بعد الحداثة بأن «كل شيء زائل» قد انطبقت أيضاً على النظام السياسي الدولي.

لنأخذ مرة أخرى الواقع السياسي المعاصر لقارة أوروبا، كمثال:

ففي الحرب الباردة كان كل الأوروبيين مجبرين على العيش في زمنين تاريخيين مختلفين، الزمن الغربي والزمن الشرقي. واليوم بكم عصر وبكم مرحلةٍ تعيش أوروبا الآن؟ وبكم حقبة تفكر شعوبها ودولها وتتصرف، برغم أنها جميعاً تعيش واقعاً واحداً؟

هل يفكر ويشعر ويتصرف كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الجديدة فيه والمرشحة لعضويته في شرق وجنوب وسط أوروبا والبلقان وروسيا البيضاء وأوكرانيا ومولدافيا وروسيا نفسها بنفس المحور الحاضر؟ قطعاً لا، حتى ولو أن الاتحاد الأوروبي يعمل أكثر فأكثر على نشر التوحيد الجديد للمحور الأوروبي الراهن. وعن كم محور من المحاور الآتية يمكن الحديث عندما ننظر الآن إلى أوروبا؟ يقود زوال المحور الآني المشترك دائماً إلى عدم تزامن يصعب فهمه، وهذا يسهم إلى حد كبير في إعطاء الانطباع بالاضطراب؛ لأن فهم أسباب الصراع ودوافع اللاعبين الحاملة له، التي هي شفافية الصراع السياسي، سوف يتقلص إلى درجة كبيرة إذا ما ألحقناه بأزمنة سياسية مختلفة.

كان العالم بعد الحرب الباردة، وحتى الحادي عشر من سبتمبر 2001، أقل تعرضاً لمواجهات كبيرة؛ لأن القوى الإستراتيجية في الجهة المقابلة للولايات المتحدة الأمريكية، القادرة على خوض صراع مركزي، لم تعد موجودة.

وأصبحت المخاطرة الأهم بالمواجهة بالدرجة الأولى، تماماً على نقيض المواجهة الكبيرة، تتمثل في فراغ قوة إقليمي وقومي، نشأ نتيجة لفقدان

النظام. فالتفتت هو الطابع المسيطر الآن على تركيب الصراع وليس المواجهة. وفي الواقع تحدد التراكيب العالمية المنهارة، والدول المنهارة، وكذلك المنظومات المنهارة، والقوة العنفية الناتجة عن هذا الانهيار، وبخاصة ضد السكان المدنيين أو المجموعات العرقية، جغرافية الصراعات التي قامت خلال العقد المنصرم.

وتعد كل من: يوغوسلافيا، وجنوب منطقة القوقاز، ووسط آسيا، وأفغانستان، والصومال، ورواندا، وبوروندي، وليبيريا، وسيراليون والكونغو مجرد أمثلة على هذه الصراعات.

والعديد من هذه الدول دخلت أيضاً بعد الحادي عشر من سبتمبر في بوتقة مكافحة الإرهاب منذ أن هوجمت الولايات المتحدة من واحدة من مناطق الانهيار تلك. تضاف إلى ذلك الصراعات الموروثة منذ الحرب الباردة، أو نهاية المرحلة الاستعمارية، كما الحال في شبه الجزيرة الكورية والشرقين الأدنى والأوسط وكشمير، أو الحروب الأهلية والانفصالية الطويلة كما في السودان والكونغو ودول غرب أفريقيا، والحرب بين أثيوبيا وأريتريا، التي تطورت من حرب انفصال دامت عدة قرون، إلى حرب بين دول. ومن كل هذه الأزمات المحلية والإقليمية المتنوعة يتغذى تفتت متزايد يمتد تأثيره على مستوى العالم، مصحوب بمخاطر أمنية عالمية لا يُستهان بها.

لم تعد المنظومة السياسية العالمية تشكل الآن نظاماً، بل أقرب إلى نوع من خليط، إلى مزيج من مناطق نظام ومناطق تفتت، من الاستقرار والصراع مرافقة لمختلف المحاور السياسية ـ الثقافية الآنية.

بنهاية الحرب الباردة حدثت تغيرات دراماتيكية، وبخاصة في شرق وسط وجنوب شرق أوروبا، وكذلك فيما كان يُعرف سابقاً باسم الاتحاد السوفييتي. وما عدا ذلك ظلت أجزاء عديدة من هذا النظام المنهار مستقرة قليلاً أو كثيراً على حالتها السابقة، لكن دون أن يكون هناك أي كيان فعال للوساطة بين مختلف الأمكنة والأزمنة السياسية، إذا ما صرفنا النظر عن تعميم السوق العالمية وعن أسواق المال ورأس المال العالمية. لا الولايات المتحدة ولا حتى أوروبا أو أي قوى كبرى أخرى، ولا حتى المنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة، فكرت حتى الآن بالفعل بهذا الوضع العالمي الجديد، وحاولت أن تدفع بالنظام الجديد لمختلف مكونات المنظومة الدولية، قُدماً إلى الأمام.

إذا ما نظرنا إلى تركيبة منظومة الدول في عصر ما بعد الجليدي، وكيفية تشكلها بعد الانكسار الذي عصف بالمرحلة الماضية، لتراءى لنا فوراً أن المنظومة الثنائية، ذات البعد الواحد، مبنية على الصراع العالمي المركزي بين قوتين عظميين، قد حلت محلها منظومة ثلاثية الأبعاد دون وجود صراع مركزي.

«إننا نعيش اليوم في عالم مقسّم ولكن بطريقة مختلفة كلياً عما كان عليه خلال حقبة المواجهة بين الشرق والغرب» كما أكد «كوبر» باقتضاب عن هذا الوضع.

يميز كوبر في منظومة الدول القائمة الآن ثلاثة عوالم:

«أولاً هناك عالم ما قبل الحداثة، عالم ما قبل الدولة، فوضى ما بعد العصر الإمبراطوري. والأمثلة على ذلك هي الصومال وأفغانستان وليبيريا»[45].

«القسم الثاني من العالم هو العالم الحديث. وهنا تبقى منظومة الدول الكلاسيكية سليمة. تدعي دول هذا العالم احتكار القوة، وتريد أن تستعد لاستخدامها ضد بعضها»[46].

«أما القسم الثالث من المنظومة العالمية فيمكن أن نطلق عليه اسم «عنصر ما بعد الحداثة» وهنا تنهار منظومة دول العالم الحديث أيضاً، ولكن بطريقة تختلف عن عالم ما قبل الحداثة، إذ تنحل لتشكل نظاماً أكبر وليس فوضى»[47].

يمكن أن نضع هذا النموذج ثلاثي الأبعاد لمنظومة الدول في وضع تراتبي؛ ليسهل فهمه: في الطابق الأعلى يسكن عالم ما بعد الحداثة، وفي طليعته القوة الأمريكية العظمى، يعقبها حلفاؤها في أوروبا وشرق آسيا. تسود في هذا العالم القوة الإستراتيجية، وهذه تقوم على التقانة العالية وفي المحصلة الأخيرة على أحدث الأسلحة الذرية. أما الطابق الأوسط فيسكنه العالم الحديث. قوى عالمية صاعدة أو هابطة وقوى إقليمية تبحث هنا عن التوازن على مستوى إقليمي. والحرب بين الدول تظل الآن كما في السابق خياراً حقيقياً. وعلى هذا المستوى تشكل الصراعات الإقليمية ذات الخطورة العالية، تهديداً يؤدي إلى مواجهة عسكرية، يمكن بلا شك أن تتطور إلى صراعات نووية. والصراعات الإقليمية في شرق آسيا وفي شبه الجزيرة الكورية وصراعات كشمير والشرق الأوسط تشكل هنا أشهر الأمثلة وأكثرها خطورة. وفي الطابق الأسفل يسكن عالم ما قبل الحداثة. يشكل هذا العالم إلى حد ما قبو بناء منظومة الدول الحالية ويصبح تحت رحمة أخطار ومخاطرات الدول السائرة في طريق الانهيار أو المنهارة سلفاً.

عنف داخلي، حرب، إرهاب ومجازر بشكل متصاعد تصل حتى خطر الإبادة الجماعية. كل ذلك يعبر عن حقيقة أن الجوع والأمية، وخرق حقوق الإنسان بمنتهى الوحشية هي التي تتحكم بالحياة اليومية في ذلك العالم. طبعاً لا يتعلق الأمر في منظومة الدول ذات الأبعاد الثلاثة هذه بعوالم لا علاقة لها ببعضها، فالعولمة تؤدي ـ خلافاً للعقود السابقة ـ إلى درجة عالية من شفافية المعلومات والأيديولوجيات والبشر، ولا يقل ذلك عن تشعب أشكال الصراع بين المستويات الثلاثة.

إن التفاعل بين عالَميْ ما بعد الحداثة والحداثة هو عامل معترف به بشكل عام، وكذلك التفاعل بين عالَميْ الحداثة وما قبل الحداثة. والتفاعل بين عالمي ما بعد الحداثة والحداثة كان مهملاً بازدراء. والهجوم على عالم ما بعد الحداثة المطلق، أي على الولايات المتحدة الأمريكية إنما نشأ بالتأكيد في قبو منظومة الدول المعاصرة.

كما تغيرت أيضاً تركيبة التهديد تغيراً جذرياً في ظل منظومة الدول ذات الأبعاد الثلاثة، لعدم وجود صراع مركزي.

تركز الصراع ذو البعد الواحد بين الشرق والغرب، بين القوتين العظميين والمنظومتين التابعتين لهما، على الهيمنة الدولية. وعلى العداء الأيديولوجي بين منظومتين. ومن هذا الصراع المركزي انبثق التهديد الإستراتيجي الوحيد. وحدث ذلك بشكل متناظر، أي إن قوتين عالميتين، قامتا، وبأعلى المستوى التقني، بتعبئة وحشد كل إمكاناتهما وقدراتهما العسكرية من أسلحة تقليدية وكيميائية وبيولوجية ونووية.

وبناء على ذلك كان كل ما يمكن أن يهدد توازن الرعب في صراع الهيمنة العالمي، يشكل تهديداً إستراتيجياً. وكل ما عدا ذلك كان في مرتبة أدنى. فالصراعات الإقليمية والمحلية كانت أدنى بكثير من مرتبة الصراع الرئيس. ومجمل طيف أشكال التهديد النووية والتقليدية والإرهابية كان مروضاً (مدجناً) من قبل هذا الصراع الرئيس.

وعلى العكس لم يعد لدى منظومة الدول الحالية ذات الأبعاد الثلاثة، هذا التركيز لمختلف الصراعات والتهديدات، على نقطة إستراتيجية واحدة ومكان واحد.

لقد تراجع العداء الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية منذ انتهاء الحرب الباردة أو اختفى كلياً. ولم تعد هناك منظومة بديلة مقابل منظومة السوق الغربية. وامتلأ الفراغ الأيديولوجي الناتج عن ذلك، إما بشكل إيجابي من خلال الديموقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، أو بشكل سلبي من خلال الكراهية الدينية والتعصب القومي. وبشكل متلازم مع أسلحة التدمير الشامل والإرهاب، فقد قام في منظومة الدول ذات الأبعاد الثلاثة، ما يمكن أن نطلق عليه اسم الخطر الإستراتيجي الجديد. ثلاثة من هذه التهديدات المحدقة ـ الكراهية الدينية، التعصب القومي والإرهاب ـ يمكن أن تؤدي إلى صراعات حادة ومواجهات تصل إلى حد نشوء حرب. ولكن فقط باقتران ذلك بالتهديد الرابع، الذي هو أسلحة الدمار الشامل، يمكن أن ينشأ خطر إستراتيجي. هذا التهديد الإستراتيجي الجديد يمثل تراكماً للتهديدات التي تعرض لها التاريخ الأوروبي ـ الغربي في حقب مختلفة: فالكراهية الدينية سادت عصر الحروب الدينية الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وساد التعصب القومي في القرن

التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، والسلاح النووي كأخطر سلاح تدمير شامل خلال الحرب الباردة. وأخيراً هناك تهديد بأن يسود الإرهاب في بداية القرن الحادي والعشرين، كما حدث في الحادي عشر من سبتمبر. فإذا ما اجتمعت هذه العناصر الأربعة فسيقوم بالفعل تهديد إستراتيجي من نمط جديد.

ووجه العالم بخطورة هذا الترابط بين المواجهة الدينية والقومية في صراع إقليمي، مع الأسلحة النووية والإرهاب ـ العامل الذي يشعل الفتيل ـ قبل وقت ليس بالطويل في شبه القارة الهندية. ففي العام 2002 اجتمعت كل هذه العناصر الأربعة في تصعيد جديد للصراع الهندي ـ الباكستاني وهددت بحدوث كارثة. وتشكل الكراهية الدينية والمواجهة القومية أساس الصراع القائم على كشمير. منذ عقود يشكل الخصمان قوتين نوويتين ويشكل الإرهاب الفتيل. فهجوم الإرهابيين الإسلاميين، الذين كانوا يتخذون من باكستان قاعدة لهم، (حسب ادعاء الحكومة الهندية) على البرلمان الاتحادي الهندي في نيودلهي، كان من شأنه أن يضع كلا الدولتين على شفا مواجهة مسلحة، وحتى نووية، يمكن أن تؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها. بالتأكيد حدثت هذه الأزمة في عالم الحداثة، حيث لا تزال فيها الحرب أحد الخيارات. لكن أثر هذا التهديد الإستراتيجي الجديد سيكون مختلفاً كلياً في عالم ما بعد الحداثة؛ لأن التهديد هناك لن ينطلق على الأرجح من دولة؛ لأنها من ثم تكون قد أقدمت على عملية انتحار. والإرهاب نفسه ربما يحاول القيام بهجوم إستراتيجي. وتعبير «إستراتيجي» لا يعني في هذه الحالة الإضعاف الحقيقي للقدرة الإستراتيجية لقوة عظمى، بل الأثر الإستراتيجي للرعب والخوف. لأن

هجوماً إرهابياً على مجتمع منفتح بأسلحة دمار شامل (أو مجرد التهديد الجدي بها) سوف يجبره غالباً على التحول الجذري باتجاه إقامة مجتمع أمني إلى حد كبير. بذلك يكون التهديد إستراتيجياً.

لنعد إلى واقع منظومة الدول ثلاثية الأبعاد. وصفياً يمكن تلخيص هذه المنظومة وأهم لاعبيها على الشكل الآتي:

في الولايات المتحدة، كقوة عظمى وحيدة، وبسيطرتها الشاملة سياسياً واقتصادياً وتقنياً وثقافياً، وقدرتها الفريدة من نوعها على بسط سيطرتها على العالم، ومختلف منظومات تحالفها في منطقتي الأطلسي والهادي، وكذلك في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ما تزال مهام وتراكيب النظام محافظة على نفسها، حتى ولو أن القوة العظمى الوحيدة لم تستطع بعد، أو لا تريد، أن تستبدل وظيفة نظام الصراع المركزي القديم، القائم على وجود القطبين، بالسلام الأمريكي.

والمستقبل فقط هو الذي سيُظهر فيما إذا كانت الولايات المتحدة ـ بقرار شن الحرب على العراق ـ في الوقت نفسه قد اتخذت هذا القرار الخطير من أجل سلام أمريكي عالمي. وهذا ينسحب أيضاً على مسألة فيما إذا كان نظام عالمي وحيد القطب لن ينتهي سريعاً بالولايات المتحدة إلى توسع مفرط في القوى.

أما الاتحاد الأوروبي فعلى العكس، فهو ما يزال حتى الآن قوة في طور التشكيل لا يمكن حالياً تقدير مدى الوثوق بها. وكم من الوقت ستحتاج من أجل العملية المزدوجة للتكامل الأوروبي ـ التوسع المكاني نحو الشرق والتكامل المؤسساتي من خلال إتمام الاتحاد السياسي ـ وكم من الأزمات

القادمة سوف تجتازها. فالتوسع وإتمام التكامل السياسي مهمتان يطمح إليهما، ولهما متطلبات سياسية واقتصادية ذات بُعد تاريخي لا يمكن تأجيل حلهما إيجابياً إلا على حساب خطر الركود وتراجع الاتحاد الأوروبي؛ لأن هذين التحديين الكبيرين ليسا ناتجين عن تأملات مجردة أو أيديولوجية، بل كلاهما فُرض على الأوروبيين بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب، ومن ثم من خلال التطور التاريخي.

وبموازاة إنجاز تكامل أوروبا يسيطر الاتحاد الأوروبي الآن، بالتعاون مع الولايات المتحدة عن طريق حلف الناتو، على مستقبل النظام في القارة الأوروبية. وسوف يكون عليها أن تشارك في بناء مستقبلها، وكذلك مستقبل المناطق المجاورة ـ الشرق الأدنى والأوسط، وحوض البحر المتوسط وأماكن أخرى من أفريقيا ـ فقد أصبح لأوروبا بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر، بُعد إستراتيجي جديد.

لقد تورط الأوروبيون بقيادة الدول الأعضاء الرئيسة في الاتحاد الأوروبي ليس فقط اقتصادياً وسياسياً، بل أيضاً عسكرياً، وعلى المدى الطويل، في البلقان وأفغانستان، وبعضها في العراق أيضاً وفي مناطق أخرى من العالم. إلا أن الفجوة بين القدرات العسكرية الأوروبية والأمريكية تتسع اتساعاً متزايداً. وعلى الأوروبيين أن يبذلوا جهوداً مضنية وكبيرة، مدفوعين بالأزمات الدولية، وبخاصة بالتجارب منذ الحادي عشر من سبتمبر حتى حرب العراق، من أجل تحسين قدراتهم العسكرية وإمكانات تحركهم السياسي تحسيناً كبيراً. ولكن حتى لو وضعنا فرضاً الخيار الإيجابي لتطور أوروبا القادم، إلا أنه، وبناء على الأجندة السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، سيكون من الوهم أن نتصور أن بمقدور الأوروبيين أن

يقوموا بتغيير توزيع الأدوار مع القوة العالمية العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة) على المدى المنظور. فقبل إنجاز التكامل الأوروبي لن يكون بمقدور الأوروبيين ـ خارج نطاق القطاع الاقتصادي ـ لا بصفتهم اتحاداً أوروبياً، ولا كدول قومية، كل على حدة، أن يلعبوا دوراً عالمياً حقيقياً إلى جانب الولايات المتحدة. بالتأكيد يبقى احتمال قيام سياسة أمنية ودفاعية أوروبية مشتركة تتطور بشكل ديناميكي، كبيراً بسبب الضغط المستمر للواقع. كما يسري ذلك مستقبلاً على دور متعاظم للاتحاد الأوروبي في معالجة الصراعات والأزمات الدولية بوسائل الدبلوماسية الأوروبية وعن طريق تنفيذ الاتحاد الأوروبي لمهام عسكرية ومدنية.

لكن طالما لم ينجز الاتحاد الأوروبي امتداده نحو الشرق وتكامله السياسي والإعداد لذلك مؤسساتياً ومادياً، فسوف تسيطر النظرة الداخلية الأوروبية والتراجع المستمر للاحتكاك الداخلي في النهاية على أجندته، برغم كل الضغوط الخارجية.

أما روسيا، القوة العظمى الثانية سابقاً، فتشكل أيضاً مزيجاً خاصاً ضمن الخليط العالمي الكبير. فهذه الدولة التي كانت وما تزال ـ حتى بعد سقوط الإمبريالية الروسية الكبيرة ـ أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، مع فارق كبير مع البلدان التي تأتي بعدها، فتعطي صورة مضللة: فهي ما تزال قوة نووية قائمة، وخطوات متعثرة إلى الأمام وحتى ركود في التحول الاقتصادي والديموقراطي، ومشكلات اندماج مستمرة بين أجزاء هذه البلاد الكبيرة، وتباينات إقليمية دراماتيكية وصراعات قومية تصل إلى حرب لا تريد أن تنتهي في شمال القوقاز، ومن ثم التهديد الذي يشكله الإرهاب الشيشاني. كم من الوقت سوف تحتاج روسيا من أجل تحديثها؟

وكم من الوقت سيستغرق انحدارها كقوة عظمى وتحت أي شروط سوف تتم إعادة النظر في ذلك؟ هذه الأسئلة ستبقى قضايا رئيسة من قضايا السياسة العالمية والأوروبية في القرن الحادي والعشرين. الهدفان الإستراتيجيان الأساسيان لروسيا هما الآن: أولاً: التحديث الشامل لاقتصادها ومجتمعها، ثانياً: تجديد سلطة الدولة وصعودها ثانية كقوة عظمى في القرن الحادي والعشرين. فتجربة التوازن في المرتبة مع الولايات المتحدة خلال عقود الحرب الباردة لن تنسى مدة طويلة وستقرر اتجاه البلد.

من حيث السياسة الخارجية أقدمت روسيا برئاسة الرئيس بوتين على خطوات إستراتيجية مهمة: فمن جهة نرى الانفتاح الاقتصادي والسياسي المستمر على الغرب، تجاه الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك تحالف إستراتيجي جديد مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب الدولي، ومن جهة أخرى محاولة وضع أسس التحديث المستمر لدولة تعد واحدة من أكبر منتجي الطاقة ومصدريها في القرن الحادي والعشرين[48].

أما فيما إذا كان الاصطفاف الذي خلفته حرب العراق، والذي جعل روسيا، إلى جانب فرنسا والصين وألمانيا، في عداد منتقدي هذه الحرب، فستكون له آثار سلبية على العلاقات الروسية ـ الأمريكية فهذا أمر مشكوك فيه؛ لأن ما من شيء سيتغير على الانفتاح الإستراتيجي للسياسة الروسية تجاه الغرب من خلال أزمة العراق. ولا الولايات المتحدة سوف تسمح لنفسها أن تضع روسيا جانباً. فروسيا بلد من الضخامة بمكان بحيث لا يمكن تجاهله. ولا تزال قوية جداً، ومن ثم ذات أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية.

طبعاً يبقى خطر خلاف إقليمي بين روسيا والولايات المتحدة في دول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. فالمصالح الإستراتيجية المتعلقة بالنفط والغاز يمكن هنا ـ سواء أكان ذلك حقول هذه المواد واستغلالها أو استجرارها بواسطة أنابيب النفط إلى الموانئ البحرية البعيدة (أي ما يسمى باللعبة الجديدة الكبرى) وتأمينها من خلال تحالفات وقواعد عسكرية وأحلاف ـ أن تؤدي من خلال المخاوف الروسية المتزايدة من التطويق، إلى مواقف إقليمية متصلبة بين القوتين الكبريين، ومن ثم إلى تصعيد التوترات الإقليمية. ولأسباب لا تقل عن ذلك، يمكن أيضاً أن تقوم تسوية إقليمية بين القوتين الأعظم ومصالحهما الإستراتيجية، تحدوهما المصالح العالمية العليا التي تتطلب قيام مثل هذه التسوية. أما مصلحة أوروبا فهي خيار إيجاد تسوية مصالح بين روسيا والولايات المتحدة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

تظل المسألة الأساسية المفتوحة في قضية التحديث الروسي ليست متى؟ بل بالدرجة الأولى كيف؟ إلى أي مدى سيكون هذا التحديث في روسيا ديموقراطياً وقانونياً؟ أو هل ستكون هناك مرة أخرى محاولة تحديث «تسلطي»؟ هل ستكون هناك ديموقراطية «موجهة» قليلاً؟ هل سيكون نوع من اقتصاد السوق «الموجه»؟ هل ستكون هناك «منطقة نفوذ» روسية كبيرة؟ أم هل ستكون في نهاية المطاف كل هذه الظواهر مجرد مراحل آنية ضرورية لتحديث ناجح في روسيا وصولاً فيما بعد إلى الديموقراطية ودولة القانون واقتصاد السوق؟ ربما كان المتفائلون والمتشائمون حيال وضع روسيا من حيث واقعية آمالهم المستقبلية في موقعين قريبين من بعضهما. بالنسبة لأوروبا، فإن للإجابة عن هذه الأسئلة بلا شك أهمية كبيرة. وهنا

سيتعلق الأمر بالدرجة الأولى فيما إذا كان الاتحاد الأوروبي الموسّع سوف يقيم علاقات إستراتيجية جديدة ودائمة مع روسيا، أي فيما إذا كانت مبادئ أوروبا الجديدة ستكون مقبولة من قبل روسيا أم لا. في كل الأحوال فإن لأوروبا مصلحة في التخلص من أي تهديد بالهيمنة من خارج حدودها وإلى الأبد، وهذه المصلحة تعني العودة إلى سياسة لا تتوافق مع أنماط «مناطق النفوذ» في العلاقة بين روسيا وأوروبا.

في شرق وجنوب آسيا توجد، بالإضافة إلى اليابان، قوى كبرى مثل الصين والهند بعدد سكانهما الأعلى في العالم، تشهد تصاعداً في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية. تتطور هذه المنطقة بسرعة دراماتيكية، ولا ينطبق هذا الصعود على الاقتصاد فقط، بل ربما أكثر منه على السياسة[49].

ستسعى جمهورية الصين الشعبية بالدرجة الأولى لتصبح واحدة من أقوى الدول العظمى خلال القرن الحادي والعشرين[50].

وتضع قيادة البلاد هذه الأولوية الإستراتيجية في مقدمة أهدافها الأخرى. إن أرقام النمو الصيني خلال العقد المنصرم تعطي أقوى الانطباع، وكذلك أيضاً التطور التقاني وبناء إنتلتجنسيا بشرية[51]. وبشكل خاص تعتمد تجارة الصين مع الولايات المتحدة على معدلات نمو عالية بحيث تعد الصين الآن ـ بعد اليابان ـ من أهم الدائنين للولايات المتحدة[52].

ستُعدّ جمهورية الصين الشعبية واحداً من المنافسين المحتملين للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، لأن هذه البلاد؛ ونتيجة لضخامة

عدد سكانها الهائل، وامتداد مساحتها، ونموها الاقتصادي الواضح، وسعيها الحثيث لسد الفجوة التقنية، ووضعها السياسي كقوة نووية وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن ثم يبدو أن لديها كافة الشروط. يقول هنري كيسينجر: «إذا ما بقيت الصين على استقرارها الداخلي فستكون مؤهلة لتصبح قوة عظمى قادرة على تحدي الولايات المتحدة. لكنها لن تكون الوحيدة: فالهند والبرازيل وروسيا لديها مثل هذا الخيار، وقد تكون العقبات التي ينبغي تجاوزها أقل[53].

لكن بالطبع تبقى حتى الآن واحدة من قضايا المستقبل الأساسية بالنسبة للصين الشعبية من دون جواب، وهي كيف يمكن لهذا البلد أن يعيش دائماً مع التناقض المتزايد يومياً بين قاعدتها الاقتصادية القائمة على نظام رأسمالي غير محدود تقريباً، وبين دكتاتورية الحزب الشيوعي التي ما تزال قائمة. مثلها مثل روسيا، فإن لدى الصين مشكلة دراماتيكية في مسألة التحديث، حتى ولو أنها تختلف من حيث التركيب. وكما في روسيا أيضاً، سوف يبرز السؤال عن مستقبل الديموقراطية ودولة القانون كأهم قضية من قضايا التحديث[54].

مع ذلك تغلب لدى معظم الخبراء ـ بناء على ضخامة ديناميكية التطور الصيني وقدرة البلاد، التي قلما يمكن تقديرها ـ نظرة متفائلة. «إن من لا ينظر إلا إلى مشكلات الصين، فلن يكون إلا متشائماً. لكن هناك قوى هائلة تقف في مواجهة المشكلات الهائلة. فالصين في بداية تطورها ولديها إمكانية توسع هائلة، وسوف تستغل هذه الإمكانات، كما استغلتها خلال العشرين سنة الماضية»[55].

فالصين تتأهب لتحل في المستقبل القريب محل اليابان كقوة قائدة في منطقة شرق آسيا. فهل يمكن أن يتم ذلك دون منافسات قوية واحتكاكات؟

أما اليابان فسوف تحل مشكلات بنيتها الاقتصادية وتتجاوز الركود الاقتصادي. ومن الآن يطرح السؤال كيف ستجعل اليابان في نفسها قوة إقليمية وعالمية؟ وما هي الصيغة التي سوف يكون عليها التناقض الصيني ـ الياباني، أو تسوية هذا الخلاف؟

في كافة الأحوال سوف تكون لليابان أهمية أكبر بالنسبة للمصالح الأمريكية في شرق آسيا، أكثر مما هي عليه الآن، وذلك نتيجة للتنافس العالمي المتزايد بين الصين والولايات المتحدة.

تعيد منظومة دول شرق آسيا حالياً إلى الأذهان ما كان عليه وضع أوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ففي تحليله السياسي لمنظومة الدول في العصر الراهن يصف هنري كيسينجر آسيا ـ وليس اعتباطاً ـ بأنها «عالم التوازن»[56] على نقيض «عالم الديموقراطيات» الغربي.

هناك تتم أقوى ديناميكية تحديث اجتماعية واقتصادية على مستوى العالم مترافقة مع تناقضات اجتماعية عميقة وأنظمة سياسية لم تثبت حتى الآن بأي شكل قدرتها على الإصلاح والتحول. يضاف إلى ذلك توجه يقتصر فقط تقريباً على سياسة المصلحة القومية التي تصل حتى التفكير في أنماط الهيمنة الإقليمية والتوضعات العالمية الجديدة. منافسات قومية مع مطامح نحو الهيمنة، سباق تسلح يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، والسيطرة المتنامية للأيديولوجيا القومية، والصراعات الإقليمية المستمرة بمخاطرات نووية كبيرة في شبه الجزيرة الكورية وحول تايوان. كل ذلك

يشـكل الوقائع السياسية في هذا الجزء مـن العالم الذي ـ ونتيجة لذلك ـ لا يبشر باستقرار دائم. بالإضافة إلى ذلك تفكر القوى الكبرى الصاعدة في آسيـا ـــ كلها تقريباً ـ بالقوة النووية، أو حتى بأنماط من القوة العالمية. لكـن من جهة أخرى قلما لديها بنى وتقاليد أمن جماعي وتعاوني من أجل تسوية مصالحها ومنافساتها ومخاوفها.

وإذا ما تحدثنا اليوم عن أخطار سباق التسلح الإقليمي الكلاسيكي فإن ذلك ينطبق ـ وليس اعتباطاً ـ بالدرجة الأولى على شرق وجنوب شرق آسيا[57].

بالإضافة إلى تنافس القوى الآسيوية الكبرى يمتد حزام الأزمات في هذه القارة من المحيط الهادئ حتى البحر المتوسط. من الفيلبين وأندونيسيا مروراً بسريلانكا، ثم الصراع الهندي ـ الباكستاني على كشمير، وأفغانستان، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وصولاً إلى صراعات الشرق الأوسط والأدنى والمغرب.

في أزمات هذه المنطقة ذات الأطراف المترامية تتشابك المنافسات الإقليمية بين الدول، والصراعات الإثنية، والأصولية الدينية، والإرهاب وتجارة المخدرات والسلاح، والمحاولات المستمرة للحصول على التقنيات الحاملة، ووسائل التدمير الشامل، وصولاً إلى الأسلحة النووية، لتشكل مزيجاً سياسياً واجتماعياً خطيراً. ويتحدد أمن أوروبا واستقرارها في المستقبل، إلى أبعد الحدود، من خلال الصراعات في هذا الجزء من آسيا. إن تحليلاً إستراتيجياً موضوعياً لتهديد الأمن الأوروبي سوف يأخذ خلال السنوات، بل خلال العقود القادمة، هذه المنطقة بالدرجة الأولى في الحسبان، لأن للمسائل الأساسية المتعلقة بالأمن الأوروبي دوراً حاسماً هنا.

توجد في هذه المنطقة أيضاً نسبة كبيرة من إنتاج النفط والغاز في العالم. بل فيها أضخم احتياطي من النفط والغاز معروف حتى الآن. هنا أيضاً سوف تشكل سباقات التسلح النووي الإقليمية، في ظل القوى العظمى الآسيوية الصاعدة، وبخاصة إذا ما امتدت حتى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، تهديداً مباشراً لمصالح الأمن الأوروبي، لأنها لن تسفر عن مجرد آثار سلبية على الاستقرار النووي العالمي ومجمل منظومة مراقبة التسلح، بل أيضاً عن تهديد مباشر للأمن الأوروبي.

منطقة شمال أفريقيا ودول المغرب، برغم أنها تنتمي إلى أفريقيا وليس إلى آسيا، هي أيضاً أجزاء من حزام الأزمات هذا، ومن ثم علينا أن نتعامل مع منطقة انكسار في السياسة العالمية، تمتد من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي، معظمها تابع لمنطقة انتشار الثقافة الإسلامية، وتضم حالياً أخطر الصراعات في السياسة العالمية. ولذلك ليس من قبيل المصادفات أن هذه المنطقة تشكل موطناً للإرهاب وقاعدته.

أما أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء فيهددها مصير قارة منسية في القرن الحادي والعشرين، فيمكن أن تزداد أزماتها الداخلية، وحروبها وصراعاتها وفك ارتباطها مع التطور العالمي، عمقاً.

فبرغم ضريبة الدم الكبرى التي دفعتها هذه القارة من خلال الحروب الأهلية والأوبئة، تبقى معدلات الولادات مرتفعة (نحو 5,2%، حيث ازداد عدد السكان بين عامي 1995 ـ 1998 إلى 8,642 مليون نسمة) والنمو الاقتصادي ضعيف، بل حتى سلبي في الكثير من الدول الأكثر فقراً، التي مزقتها الحروب الأهلية[58].

كما كان معدل زيادة عدد الفقراء، الذين لا يزيد دخل الفرد منهم عن دولار أمريكي واحد في اليوم أو دولارين كحد أقصى، أيضاً الأعلى بين عامي 1987 ـ 1998 في أفريقيا.

من أصل العشرة دول الأكثر فقراً في العالم هناك تسعة في أفريقيا. (أما الدول الأكثر غنى في العالم فهي ـ بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان ـ أوروبية. بينما نرى في عداد الدول العشر الأولى ـ إذا ما نظرنا إلى ذلك من خلال حجم الناتج الاجتماعي الإجمالي ـ بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان، أيضاً كندا والصين والمكسيك)[59].

من أصل عدد مرضى الإيدز في العالم الذين يبلغ عددهم ٣٤،٤ مليوناً. يعيش منهم ٢٤،٥ مليوناً في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وهناك فقط ـ بسبب الإيدز بالدرجة الأولى ـ كما في أجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق، تراجعت معدلات الأعمار، بينما ارتفعت هذه المعدلات في بقية العالم[60].

تشير هذه الأرقام والحقائق إلى أن أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية تزداد فقراً. ولذلك يجب أن نتوقع في المستقبل حدوث المزيد من الأزمات والصراعات. بالنسبة لأوروبا يعد ذلك، بغض النظر عن الاعتبارات الإنسانية، في عداد الأخبار غير المطمئنة؛ لأن هناك الكثير مما يجعل من القارة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين ذات أهمية متزايدة؛ لأن أفريقيا أيضاً تدخل في عداد الجوار الإستراتيجي لأوروبا.

إن عالم دول أفريقيا جنوب الصحراء ـ برغم مبادرة «الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا» (N E P A D) التي قدمها سياسيون

أفريقيون بارزون، وبرغم تأسيس «الاتحاد الأفريقي» ـ مشغولة الآن أكثر من أي وقت مضى بصراعاتها الداخلية والإقليمية. بدلاً من العمل معاً على حل مشكلة تراجع التنمية في القارة، وتأمين دور سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي فعال في العالم السائر على طريق العولمة.

في كافة الأحوال سيكون هناك قصر نظر خطير، غير مسؤول تاريخياً، وطيش يُحاسب عليه من وجهة نظر سياسية ـ أمنية، إذا ما شطبت أوروبا هذه القارة الجارة سياسياً واقتصادياً، أو حتى نسيتها وعَدَّتها غير مهمة للسياسة في القرن الحادي والعشرين.

إن مثل هذا الموقف، خاصة من قبل الأوروبيين، أي ترك القارة الأفريقية بشكل أو بآخر لمصيرها، سيكون ذميماً، وليس أخلاقياً فقط؛ لأن أوروبا لا تستطيع، ولا يجوز لها أن تتحلل من مسؤوليتها التاريخية عن الصراعات والكوارث في أفريقيا.

لكن أيضاً ولأسباب جيوسياسية، سيكون مثل هذا الموقف غبياً لأقصى الحدود؛ لأن أوروبا وأفريقيا قارتان جارتان، ولن تدع الأزمات والصراعات في أفريقيا جنوب الصحراء عالم دول القارة الشمالية الجارة دون التأثير عليها من مرور الزمن. لقد أوضح الحادي عشر من سبتمبر بشكل لا غموض فيه ولا لبس أن البعد الجغرافي في عالم متعولم قد أصبح محدوداً جداً[61].

إن شطب، ومن ثم تجاهل هذه القارة المترامية بكل مشكلاتها الهائلة، هكذا بكل بساطة، سيكون، نتيجة لذلك، رهاناً في منتهى الخطورة على الأمن الأوروبي في القرن الحادي والعشرين. والزعم بأن أزمات أفريقيا

وكوارثها لن تصل يوماً ما إلى العالم الأول، وبالدرجة الأولى إلى أوروبا، غير مبرر على الإطلاق[62].

بزوال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا عام 1992 يمكن للمرء أن يلحظ أن المرحلة الثورية المناهضة للاستعمار والتحرر الوطني في أفريقيا قد انتهت.

وكثير من الدول الأفريقية تعاني حتى الآن من أن الأمر لا يتعلق بدول قومية نشأت تاريخياً، بل أوجدتها القوى الاستعمارية حسب مصالحها، ودون الكثير من المراعاة للوقائع التي تشكلت تاريخياً، ضمن حدود إثنية وصراعات دامت سنوات قليلة نحو نهاية القرن التاسع عشر. «في القرن التاسع عشر قامت حفنة من الدول، أغلبها على حدود شمال الأطلسي، بغزو بقية العالم غير الأوروبي بأسلوب ساذج، ومضحك» كما يؤكد، وبحق، أريك هوبسباوم[63].

آنذاك، وفي مرحلة «أوج الإمبريالية» بين عامي 1885 و1914 «جرى تقسيم أفريقيا كعملية صهر سياسي غير مسؤول لمئات المناطق المشبهة بالدول والكيانات القبلية في أربعين كياناً، بعملية ترسيم قسري للحدود»[64].

بعض الدول الأفريقية تعصف بها الآن مرحلة ثانية من التخلص القسري من الاستعمار «الداخلي» جعلت الدول التي صنعتها القوى الاستعمارية تنفجر في حروب أهلية. يمكن لهذه الصراعات في حالات متطرفة حتى أن تشكل خطراً على وحدة أراضٍ ومن ثم تماسك أو حتى وجود دولة من هذه الدول. وهنا تؤدي مصالح الشركات والدول الغربية، المتعلقة بالمواد الأولية في مرحلة ما بعد الاستعمار، حتى الآن دوراً خطيراً

في العديد من هذه الحروب والصراعات الداخلية. خاصة إذا ما تعلق الأمر بالنفط والماس والمعادن الإستراتيجية.

على الصعيد الاقتصادي يجب على معظم الدول الأفريقية أن تكافح ضد الانهيار، خاصة أن مواد أولية مهمة ومنتجات زراعية أفريقية (البن والقطن....) تكافح منذ سنوات في الأسواق العالمية ضد الهبوط المستمر في أسعارها، بينما يشكل ارتفاع أسعار النفط بين فينة وأخرى أعباء ثقيلة على الاقتصاديات الأفريقية الأكثر ضعفاً. وهناك تهديد آخر لمجمل القارة تقريباً، بالإضافة إلى تصدير المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية، ألا وهو انعزالها التام عن السوق العالمية، وعن تطور تكنولوجيا المعلومات الذي يتحكم بالمستقبل. يضاف إلى كل ذلك أن وجود أنظمة حكم استبدادية وغير كفأة في أفريقيا جنوب الصحراء هو أقرب إلى كونه قاعدة أكثر منه استثناء. فالفساد منتشر جداً، والإنتاجية الاقتصادية تبقى قليلة، والتعليم منخفض، والأمية مرتفعة، والأمراض المستوطنة مثل الإيدز تهدد البنيان الاجتماعي الداخلي لمجمل المجتمعات الأفريقية.

إلا أنه توجد في أفريقيا أيضاً مناطق ذات استقرار لافت، فيها نمو اقتصادي مستمر، وخطوات إلى الأمام في التعليم ومحو الأمية، وأمثلة ناجحة في القضاء على حروب أهلية مهلكة، وفي المكافحة الفاعلة لمرض الإيدز. وإذا ما حللنا أسباب هذه النجاحات لعثرنا على العوامل الأربعة نفسها، وهي:

أولاً: وجود حكومة «جيدة»، وإدارة ديموقراطية قادرة بقليل من الفساد، وقضاء مستقل قادر على الأداء.

ثانياً: استخدام فاعل للمساعدات المالية الدولية والتعاون من أجل التطوير.

ثالثاً: عدم تدخل المصالح الدولية، المتعلقة بالمواد الأولية، في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

رابعاً: عدم إثارة الحروب والصراعات، أي حصول إجماع وطني يمكن الركون إليه.

هذه التوجهات الإيجابية لبناء التوافقات الوطنية الناجحة وبناء المؤسسات الديموقراطية والتعافي الاقتصادي، تثبت أن الأمر في أفريقيا لا يتعلق أبداً بقارة بلا أمل، بل، ـ وعلى العكس تماماً ـ يمكن إيجاد بدائل للتطوير الإيجابي.

إن الاستقرار الداخلي والتعاون الإقليمي في السياسة والاقتصاد ودخول متزايد للصادرات الزراعية الأفريقية إلى الأسواق المتطورة لدول الشمال، ستكون له أهمية بالغة. هذا بالإضافة إلى قيادة «جيدة» للحكومة وبناء المؤسسات الديموقراطية والقانونية، والتعليم والتخصص، وكذلك التنوير الفاعل والوقاية من مرض الإيدز.

إن دعم مثل هذا التطور الإيجابي يجب أن يكون ـ خاصة بعد التجارب الأخيرة مع الإرهاب وأسبابه ـ جزءاً أساسياً من سياسة أمنية وقائية بعيدة النظر. فالاستثمارات في موضوع الأمن في القرن الحادي والعشرين ليست مكرسة فقط، أو بالدرجة الأولى من أجل الجيش وقدراته.

أما أمريكا الوسطى والجنوبية، القسم الجنوبي من النصف الغربي للكرة الأرضية، الذي يتبع أيضاً «عالم الديموقراطيات» حسب قول هنري كيسينجر، فتشكل حالياً صورة ممزقة.

هناك تطورات سياسية واقتصادية ملموسة في أجزاء من القارة، مترافقة ـ في الاقتصاد بالدرجة الأولى ـ بقابلية كبيرة للأزمات. وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى نتائج كبيرة يمكن اعتبارها تاريخية في مجال الدمقرطة في معظم دول أمريكا الجنوبية (إذ شهدت المكسيك مثلاً أول تناوب ديموقراطي على السلطة في منصب رئيس الدولة منذ 71 عاماً). كما انتهت حروب أهلية امتدت سنوات طويلة أو حتى عقوداً. وكذلك أنظمة دكتاتورية، باستثناء كوبا، وكولومبيا بوضعها الخاص جداً. وظهر إجماع وطني في العديد من دول أمريكا اللاتينية محل الحروب الأهلية المستمرة، وأصبح تداول السلطة عن طريق انتخابات حرة وسرية في العصر الحاضر أقرب إلى قاعدة منه إلى استثناء. كما سار أيضاً التطور الاقتصادي والاجتماعي ـ برغم اختلافه من منطقة إلى أخرى ـ سيراً إيجابياً.

أما المشكلة الكبرى في أمريكا اللاتينية فتبقى أمانة وفعالية المؤسسات الديموقراطية والاستقرار الاقتصادي المستمر.

ويبقى الوضع الاجتماعي لقسم كبير من السكان، كما كان سابقاً، متأزماً يتحكم فيه الفقر والبطالة والاستغلال والأمية ونقص التعليم. عام 1994 حدثت في المكسيك ما تسمى «أزمة تكويلا» للبيزو (العملة المكسيكية)، وفي يناير (كانون الثاني) 1999 جاء دور البرازيل في عملتها، وفي خريف عام 2001 حدثت أزمة نقدية ـ مصرفية في الأرجنتين، وهي واحدة من أغنى بلدان القارة في الإمكانات. هذا التاريخ القصير من الأزمات النقدية والسياسية والاقتصادية يوضح وضع المشكلة في أهم ثلاثة اقتصاديات في أمريكا اللاتينية بنمط وأسلوب دراماتيكيين.

تفتقر القارة بالدرجة الأولى إلى الاستمرارية في مجال السياسة الاقتصادية، وإلى المصداقية في السياسة المالية. تشيلي فقط اتخذت لنفسها تطوراً اقتصادياً خاصاً هو في الحقيقة أكثر ديمومة واستقراراً من الوضع لدى جيرانها. ولكن هذه البلاد ليست في عداد البلدان ذات الاقتصاديات الكبيرة في أمريكا اللاتينية.

حققت المكسيك، من خلال مشاركتها في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية نافتا NAFTA مع الولايات المتحدة وكندا، استقراراً وديناميكية اقتصادية كبيرة. وكان من المفروض بتأسيس «منطقة التجارة الحرة للدول الأمريكية» FTAA أن يحقق نجاحاً كبيراً (مع أن توقيت ذلك بعام 2005 قد يدعو، وبحق، إلى الشك). عندها ستحقق كل القارة الشيء الكثير في الديناميكية الاقتصادية والاستقرار السياسي؛ لأن مثل هذه المنطقة للتجارة الحرة بين الدول الأمريكية سوف تخلق سوقاً داخلية ضخمة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ومن ثم تغير من مراكز الثقل في الاقتصاد العالمي القادم إلى حد لا يستهان به. حتى أوروبا لا يمكنها أن تتجاهل هذا التطور.

برغم كل الصعوبات القائمة، والانتكاسات المتوقعة في المستقبل، فسوف تأخذ على الأقل أكبر دول أمريكا اللاتينية وأكثرها تطوراً مكانها في الاقتصاد العالمي خلال القرن الحادي والعشرين. ومن هنا، فإن أمريكا الجنوبية لن تكون معزولة عن العولمة وعن أهم التطورات التقنية.

فإذا ما تحقق استقرار المؤسسات الديموقراطية، وبناء اقتصاديات حديثة قائمة على العلم، فستتمكن القارة، بعلاقتها مع منطقة التجارة الحرة الأمريكية أن تصبح عامل نمو مهم في المستقبل. أما البرازيل

فلديها، نظراً لمساحتها الكبيرة وإمكاناتها الهائلة، العوامل الموضوعية التي تجعل منها قوة عالمية مستقبلية. لكن ما تزال لديها مشكلات داخلية ضخمة تتطلب الحل.

أما ثلاثي الأزمات الآنية: الأرجنتين وفنزويلا وكولومبيا، فيوضح المخاطرات الموجودة الآن، كما كانت سابقاً في تطور القارة، حتى ولو أن أسباب الأزمات في هذه البلدان ذات طبيعة مختلفة.

أما الشيء الذي يبقى مستوطناً في أجزاء من القارة، فهو العلاقة بين الإرهاب السياسي ومافيا المخدرات. فالإرهاب السياسي في أمريكا اللاتينية يمّول نفسه بالدرجة الأولى من خلال الاتجار بالمخدرات الذي يعود بأعلى الأرباح، بالإضافة إلى التهريب وتجارة السلاح والدعارة. وليست هناك حدود واضحة بين مجال الإجرام السياسي والإجرام العادي.

وطالما لا تُفتح أمام هذه الدول بدائل أخرى اقتصادية واعدة بالنجاح وفي الوقت نفسه يتوقف الطلب على المخدرات في دول الشمال الغنية، ومن ثم تتوافر إمكانية تحقيق أرباح كبيرة، فسوف يستمر خطر عدم الاستقرار نتيجة الإجرام المنظم في بعض دول أمريكا اللاتينية. طبعاً لا يقتصر تحدي الإجرام المنظم على بعض مناطق ودول أمريكا اللاتينية، ففي شبه جزيرة البلقان، وفي الشرقين الأدنى والأوسط، وفي أفغانستان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأفريقيا نجد المخاطر نفسها التي تهدد الاستقرار، والناتجة عن عدم وضوح المعابر الفاصلة بين الإجرام المنظم والتطرف السياسي، أو حتى وصولاً إلى الإرهاب. فالدول الضعيفة أو المنهارة تبدو هنا كملاذات خطيرة للتهديد، لا تؤدي فقط إلى مجرد إفساد الاقتصاد الشرعي والنظام السياسي في البلدان المعنية، وفي مجمل

المنطقة، بل تتعولم وتمتد إلى دول الشمال الغنية. وبينما ما تزال منطقة شرق وجنوب آسيا تتشبث إلى حد كبير بفكر نهاية القرن التاسع عشر بتنافسه بين القوى العظمى، تزداد أهمية تقليد آخر من زمن الحرب الباردة للنظام المستقبلي للمنظومة الدولية، ألا وهو تقاليد الأمن الجماعي وتوازن المصالح عن طريق التعاون الإقليمي بين دول ذات سيادة يصل حتى تكاملها جزئياً أو كلياً. وهذه عبارة عن محاولات متطورة بشكل أو بآخر للنظام الاقتصادي والسياسي والعسكري الجديد ضمن منظومات إقليمية مستقرة: في أوروبا مثلاً عن طريق توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وفي أمريكا اللاتينية من خلال MERCOSUR ومجموعة دول الأنديز، وفي أمريكا الشمالية من خلال NAFTA (منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) وفي الأمريكيتين من خلال منظمة التجارة الحرة الأمريكية FTAA وفي جنوب شرق آسيا من خلال منظمة آسيان ASEAN وفي أفريقيا من خلال الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية) وفي غرب أفريقيا من خلال منظمة ECOWAS وفي جنوب القارة الأفريقية من خلال SADC. لكن مجموعة الدول المستقلة، أي الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق فعلى العكس، إذ لها دور خاص، ومستقبلها متعلق بالنهج الذي ستتخذه روسيا، إما ترميم الإمبراطورية السوفييتية أو تعاون مصلحي حقيقي مع دول مستقلة فعلاً.

تحاول كل هذه المرجعيات الإقليمية، مهما اختلفت في التفاصيل أن تنظم التجارة والاقتصاد والصراعات السياسية وقضايا الأمن وصولاً إلى الأمن الجماعي، وحل الصراعات جزئياً أو كلياً، مع مراعاة المصالح المشتركة. وهذا يمكن أن ينطلق من منظمة سياسية غير متشددة من الدول عبر

منطقة تجارية حرة، أو سوق مشتركة، وصولاً إلى منظومة مشتركة للأمن أو حتى للدفاع، أو تشكل، وعلى غرار «منظمة الأمن والتعاون الأوروبي» منظومة أمن جماعي للدول الأعضاء، تقوم على معاهدات ونظم ومواثيق ومؤسسات مشتركة.

هذه الصيغة الأكثر تطوراً لمثل هذا النموذج لإقامة نظام إقليمي هو التكامل الدائم بين دول ذات سيادة في سوق مشتركة لها مؤسسات سياسية مشتركة حرة التصرف كلياً، أي ذات سيادة.

في الواقع يتعلق أمر مثل هذه التجمعات الإقليمية لدول ذات سيادة بزيادة تطوير التشكل الكلاسيكي للتحالفات بين الدول التي يتم تشكيلها مؤسساتياً لتبقى، وقد تصل في أقصى حدودها إلى قيام سياسات ومؤسسات عامة، أي تحقيق السيادة المشتركة.

مقابل الميل نحو التفتت، وتنافس القوى العظمى، يكتسب هذا المرتكز التنظيمي الإقليمي للتعاون، وصولاً إلى التكامل، أهمية عالمية متزايدة.

لكن كل هذه المرتكزات لم تتطور إلى نظام إقليمي جديد له قوة اقتصادية وسياسية مختلفة، باستثناء النظام الجديد في أوروبا، من خلال عملية التكامل للاتحاد الأوروبي، والتوسع السياسي الأمني لحلف الأطلسي. مع ذلك ترتسم هنا ملامح نشوء نموذج لنظام جديد، خاصة وأن المثال الأوروبي يمكن أن يكون له وظيفة عالمية رائدة يحتذى بها، إذا ما استمر على هذا النهج الناجح؛ لأنه عندما يتم إيصال التكامل الأوروبي بنجاح إلى النهاية، فسوف يكون للاتحاد الأوروبي (علاوة على النتائج السياسية والاقتصادية المباشرة لعملية التوحيد هذه، كمثال

إيجابي، كنموذج لنظام) تأثير على مناطق أخرى من عالم القرن الحادي والعشرين. لكن من ناحية ثانية، فإن القدرة على التماسك المنظّم عند معظم التنظيمات الإقليمية القائمة حالياً لم تتطور بعد (أيضاً باستثناء أوروبا) إلى درجة يمكن لعناصر حاملة للنظام الجديد لمنظومة الدول العالمية تحت سيطرة القوة العظمى للولايات المتحدة أن تنبثق عنها.

هذه الصورة الخاطفة للنظام الدولي لن تكتمل إن لم نأخذ في الحسبان أنه برغم توازي هذين الاتجاهين المختلفين فإن النظام العالمي محكوم بالدرجة الأولى، وقبل كل شيء، بالثقل الإستراتيجي للولايات المتحدة ومصالحها وسياستها.

ويتم التوزيع المختلف للقوة والموارد، بدءاً من القوة العالمية العظمى الوحيدة، أي الولايات المتحدة، بما يتناسب مع تراتب هرمي عالمي للقوى. وقد غرست الحرب في أفغانستان والعراق هذه الحقيقة في وعي الجماهير الواسعة. فالولايات المتحدة خرجت منتصرة من الحروب الثلاثة الكبرى التي وقعت في القرن العشرين، الحربين العالميتين الأولى والثانية ثم الحرب الباردة، وموقعها العالمي من حيث القوة هو وحيد من نوعه في التاريخ حتى الآن.

فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي أصبحت القوة بيد الولايات المتحدة وحدها، ومن ثم هي أيضاً المسؤولة عن توزيع القوى على المستوى العالمي. لكن طبعاً برزت قوى جديدة تحتل مركزاً في النظام التراتبي مثل الصين، والهند، والبرازيل تطمح ـ من حيث الإمكانية على الأقل ـ إلى المشاركة في التشكيل العالمي الجديد كهدف إستراتيجي بعيد المدى لسياستها. روسيا

تدخل أيضاً ضمن مجموعة القوى العظمى، حتى ولو أنها في موقف متأزم، يبدو أن المخرج منه ليس قريباً كما سبق أن أشرنا.

بالنسبة لهذه القوى العظمى لعالم الغد يتعلق الأمر بقوى قارية أو شبه قارية، سوف تحاول تطوير إمكاناتها تطويراً كاملاً، من خلال طاقاتها الإستراتيجية وعدد سكانها، وامتدادها الجغرافي أو ثقل اقتصادها، أو على الأقل ستحاول خلال العقود القادمة أن تطور قدراتها التي تتجاوز المعدل العام إلى أبعد حد.

إن مطامح هذه القوى الصاعدة سوف تتسبب، في أسوأ الأحوال، بزعزعة ليست قليلة في منظومة الدول العالمية؛ لأنها ستكون ـ إقليمياً وعالمياً ـ مصدراً دائماً للمنافسات الخطيرة وعدم الاستقرار. وهذا ما تحدده بشكل خاص العلاقة بين طموحات هذه القوى ومصالح القوة الوحيدة العظمى في العالم، أي الولايات المتحدة.

ولذلك من المهم جداً أن نعرف فيما إذا كان استيعاب وتسوية هذا التنافس الإستراتيجي الجديد، الذي ترتسم معالمه من جانب القوى العالمية والإقليمية ضمن كيانات تعددية مقبولة، ممكناً، أو فيما إذا كانت هذه القوى الجديدة لن تتبع في منافستها إلا أهدافها الخاصة فقط، وتتخذ قراراتها كقوة عظمى وحيدة. فإذا ما وقع الخيار الأخير، فمن الممكن أن تنشأ عن هذا الوضع مقدرة هائلة على الصراع وعدم الاستقرار تؤثر على مجمل منظومة الدول. هذه الاحتمالات التي يمكن أن تطرأ ضمن منظومة الدول في المستقبل يجب ألا تسمح لأوروبا باتخاذ موقف اللامبالاة.

إذاً يجب على العالم في القرن الحادي والعشرين أن يرتب نفسه من جديد، مدفوعاً إلى ذلك بأزمات وصراعات ومنافسات وتحالفات ومصالح ومبادئ القوى المشاركة. والسؤال الأساسي عن الشكل المحدد لهذا النظام، ومن ثم المبدأ الذي سيسير عليه هذا النظام الجديد، ـ تعاونياً متعدد الأطراف multilateral أم تواجهياً وحيد الطرف unilateral ـ سوف يكون له تأثير قوي على السياسة الدولية خلال العقود القادمة. وبدهي أيضاً السؤال عن الضحايا البشرية والسياسية والاقتصادية التي ستقع نتيجة ذلك، وكذلك عن التكاليف.

لقد زالت الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة للتحول إلى تعددية قطبية منتشرة، لم تتبلور على أرض الواقع بعد، بل هي أقرب إلى التعبير عن نفسها من خلال مزيج (خليط) ملحوظ من عناصر فوضوية وعناصر منقولة عن نظام قديم محكوم بالموقع الفريد للولايات المتحدة ومصالحها العالمية ومسؤوليتها.

موضوعياً، توجد بعد الحرب الباردة بنية وحيدة الاتجاه (unilateral) للسياسة الدولية بآثارها التي تزداد وضوحاً.

وبناء على الموقع الفريد للولايات المتحدة، والضعف النسبي لبقية القوى العظمى في السياسة الدولية، أصبح للسياسة الداخلية للقوة الأمريكية العظمى والمصالح المؤثرة فيها، وكذلك للأفكار والمجموعات، تأثير متنامٍ على سياستها الخارجية التي قلما تقيم توازنها على المصالح والتوازنات المؤثرة من الخارج. يمكن لتأرجح التوازن هذا بين السياستين الداخلية والخارجية، الذي يتناسب دون شك مع المعطيات الموضوعية لتوزيع القوى

العالمي بعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، أن يؤدي بصورة متزايدة إلى اتخاذ قرارات وطنية، قد تجر معها بالنتيجة، وعلى الصعيد الدولي، سوء تفاهمات واحتكاكات، أو حتى صراعات. طبعاً من الخطأ الفادح أن نوجه لوماً يتصف بالذاتية للولايات المتحدة من هذا الواقع الموضوعي للتوزيع الدولي للقوة؛ لأنه لا يجوز مطلقاً أن نجعل الولايات المتحدة مسؤولة عن الضعف النسبي لشركائها ومنافسيها. إلا أن النتائج الموضوعية لعدم التكافؤ هذا في المنظومة الدولية هي في منتهى الخطورة.

سوف تتحدد المنظومة الدولية من خلال هذا التناقض الهائل بين تعددية وأحادية الاتجاهات، بين الموقع العالمي المتفرد لقوة عظمى وحيدة، والطموح نحو صيغة مشتركة للنظام الدولي.

لم يحقق انتهاء الحرب الباردة الأمل الذي برز آنذاك بقيام نظام جديد وعادل، وفي الوقت نفسه أكثر سلماً للعالم، إذ اتخذ التطور الاقتصادي طريقاً آخر مختلفاً كلياً. ففي الاقتصاد ـ بخلاف السياسة ـ برز نظام عالمي جديد، ولم يعد الصراع بين الشرق والغرب يتمثل في موضوع التسلح والقوة العسكرية فقط، بل أيضاً في ميدان صراع الأنظمة الاجتماعية المتنافسة.

في الحرب الباردة كان الأمر يتعلق دائماً أيضاً بنموذج أفضل للمجتمع والاقتصاد والاستهلاك، أي ما يسمى بـ «مناظرة ـ أو نقاش ـ المطبخ»[65] وإن بدا حتى الستينيات أن الأمر مختلف، فقد جاء الحسم بعد ذلك في السبعينيات لصالح أمريكا والغرب؛ لأن الاتحاد السوفييتي لم يكن قادراً على الإصلاح وعلى التحديث التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، فسار على طريق الإفلاس الحقيقي.

أما نموذج السوق الغربية، الذي يقوم على الحرية الفردية والديموقراطية ودولة الدستور، فقد أثبت قدرته على التكيف والاختراع، برغم أزمات أسعار النفط والانتقادات الاقتصادية. ومع ثورة المعلومات التكنولوجية وبروز الحاسوب والإنترنت المرافق لهذه الثورة في الحياة اليومية للاقتصاد والمجتمع بدأ ازدهار دائم، وصل إلى الحد الأقصى من المضاربات المحمومة التي غيرت الاقتصاد العالمي بشكل دراماتيكي[66].

إن قطبية الرأسمالية والشيوعية، الحرية والمساواة، الديموقراطية والدكتاتورية، الاقتصاد الحر والاقتصاد المخطط، الفردية والجماعية، سيطرة القانون وسيطرة القوة، قد شكلت ـ بالإضافة إلى تنافس القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ـ البنية الأيديولوجية والثقافية للصراع بين الشرق والغرب. فالاشتراكية/الشيوعية لم تقم خلال ما يزيد عن 150 عاماً فقط بأداء دور البديل الثوري للرأسمالية، بل كانت بمنزلة عقيدة دينية لأتباعها، أي بديلاً سياسياً للإيمان. ولئن ساءت سمعتها، وتم دحضها من خلال حقيقة النهج السوفييتي الستاليني، إلا أنها استمرت حتى نهاية الستينيات، إلى أن استُهلكت القوة الإيمانية لهذه الأيديولوجية بشكل واضح.

ومن خلال هذه الفجوة التي خلفتها أيديولوجية الاشتراكية الشيوعية الثورية برز ـ في العالم الإسلامي على الأقل ـ شكل راديكالي وثوري للدين. لقد شهد القرن العشرون تطورين أيديولوجيين فجائيين: الطابع الإسلامي القوي والعنيد ضد الاتجاهات العلمانية من جهة، ومن جهة أخرى الانهيار الفجائي والشامل للماركسية[67].

وظهر أيضاً تيار أيديولوجي آخر في إيران بقيام الثورة الإيرانية عام 1979 وانتصار الخميني وجمهوريته الإسلامية على الشاه. وكانت هزيمة الجيش الأحمر في أفغانستان، التي انتهت بانسحاب آخر القوات السوفييتية عام 1989 نتيجة التحالف الأمريكي مع الإسلاميين[68]، أيضاً علامة مهمة في هذا التحول السياسي والأيديولوجي الكبير.

لقد أثبت نظام السوق الرأسمالية تفوقه الواضح على النظام الاقتصادي السوفييتي المبرمج، خاصة وأن عوالم الرغبات والأبعاد الطوباوية (المثالية) للاستهلاك اليومي من عالم السلع والخدمات التي توفرها اقتصاديات السوق الغربية، قد تحققت من خلال الكمية والنوعية والأسعار التي كانت وما تزال دون منافس.

بالنسبة للخرق الذي حققته العولمة، فقد كان لثورة تقنية المعلومات وتلازمها مع سقوط حدود المنظومات، وللجغرافيا السياسية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، الدور الحاسم.

فمن خلال بدء مرحلة جديدة عامي 1990/1989 أُرسيت وبشكل واضح وجلي، قواعد التحويلات من أجل العولمة الاقتصادية.

أصبح رأس المال، من خلال تشابك تقنيات المعلومات، الآن، بوصفه معلومة، قابلاً للاستثمار والسحب في كل مكان من العالم، وفي أجزاء من الثانية، وبالحد الأدنى من تكاليف المعاملات التجارية. ورأس المال موجود بوفرة، لكن ما ينقص هو إمكانات الاستثمار الريعي.

يتم التعامل بنحو بليون دولار أمريكي في البورصات اليومية في العالم. والمشاركة في هذه السيولات الاستثمارية والمالية تحدد ـ بالإضافة إلى

عوامل أخرى ـ تأمين رأس المال بشكل كافٍ وتكاليف مناسبة، ومن ثم المستقبل الاقتصادي لدولة ما في الاقتصاد العالمي.

إن هذه العولمة التقنية المعلوماتية لأسواق المال والبورصات هي الجوهر الحقيقي لما يُطلق عليه اسم العولمة؛ لأن توقع العائدات من عالم المال هو الذي يحدد شروط الاستثمار، ومن ثم السياسة الوطنية للاستثمار، وأسواق العمل والسياسات المالية والاجتماعية في كل بلدان العالم.

وتضع السوق المالية العالمية جميع اللاعبين الاقتصاديين المشاركين، وبخاصة الحكومات الوطنية، تحت ضغط موحد من قبل التعامل والمنافسة. وأصبحت الأهلية الائتمانية للدول في أسواق المال العالمية هي التي تقرر الآن مستقبل بلد ما أضعاف مما تقرره حكوماتها الوطنية وانتخاباتها. ومن هنا فإن الفصل المتعلق بسيادة الدول سوف يُكتب في عصر العولمة بشكل مختلف كل الاختلاف.

إن اصطلاح عولمة، وبصريح العبارة، ليس سوى التطبيق العالمي، واللا بديل عنه، لنموذج الاقتصاد والاستهلاك الغربي. وهذه في الوقت نفسه مسألة اقتصادية وثقافية، بنتائجها السياسية التي يجب عدم الاستهانة بها، وبالقدر نفسه، سواء أكانت سلبية أم إيجابية. وليست فقط الحقائق الاقتصادية الصعبة هي التي تتحدد من خلال عملية العولمة، بل، وبالدرجة الأولى أيضاً، أحلام وعوالم رغبات المليارات من البشر التي تشارك في هذه العولمة. والأهم أيضاً تلك التي لا تشارك وتريد أن يكون لها نصيبها أيضاً في ذلك، وبأي ثمن.

إن عالم الاستهلاك الغربي يتعمم مترافقاً مع العولمة والقدرة، ليس فقط على إشباع رغبات مليارات المستهلكين، بل أيضاً على إنتاج هذه

الرغبات. وهذا يؤدي إلى خلق تجانس بين ثقافات الحياة اليومية ذات الاختلافات الكبيرة، ومن ثم أيضاً إلى تسوية بين الفروق الثقافية القائمة من جهة، ومن جهة أخرى إلى رفض الثقافات التقليدية وشبه الثقافات. وعلاوة على ذلك تغير الثورة التقنية المعلوماتية في العوامل الأساسية للعملية الاقتصادية، ومن ثم أيضاً أنظمة التعليم ووسائل الإعلان والرأي العام، ومعها ثقافة الحياة اليومية.

والكاسب في عصر العولمة هو الاقتصاديات، التي تقوم بتعبئة العلم والإعلام والاتصالات والإبداع، بوصفها عوامل حاسمة في مسألة الإنتاجية، وتستطيع أن تستخدمها بنجاح في المنافسة العالمية.

كما أن القفزة التكنولوجية اللاحقة قد بدأت في الوقت الحاضر باتخاذ شكل واقعي ملموس، هو الثورة التقنية البيولوجية. وهذه سوف تغير العالم بشكل أكثر جذرية مما فعلته الثورة في مجال تقنية المعلومات. لكن أيضاً سيصبح للتخلف، ضمن عملية إعادة التشكيل على مستوى العالم، مفهوماً جديداً.

فمن لا يشارك في أسواق المال العالمية، ومن يتم إقصاؤه وعزله عن الثورة المعلوماتية التقنية، ومن هو غير قادر على المشاركة في التقسيم الدولي للعمل، سيكون من الصعب عليه أن يأخذ فرصته في هذا الاقتصاد الدولي السائر على طريق العولمة.

في اقتصاد مدفوع بالعلم يعد التعليم والتأهيل كل شيء، ومن ثم فإن الأمية ونقص التعليم كارثة كبرى؛ لأنها تحول على الدوام دون الولوج إلى الاقتصاد العالمي. وبناء عليه سنكون حالياً شهوداً على تقسيم جديد

للعالم، لا يشمل فقط الدول والمجموعات، بل يقسم، بشكل عرضي أيضاً، حتى المجتمعات القومية. ولا يمكن إدراك هذه الحدود اللامرئية الجديدة بين الرابحين والخاسرين في عملية العولمة، إلا بالتعليم والمعرفة والتأهيل. سيكون لتقسيم العالم على أساس هذه الحدود تأثير كبير على تشكيل المنظومة السياسية الدولية، لذلك فليس اعتباطاً أن القوى الطموحة هي بالدرجة الأولى التي تبذل جهوداً ضخمة ـ بوصفها دولاً آخذة في النمو الاقتصادي، لردم الهوة في مجال العلم والتأهيل بينها وبين الولايات المتحدة وأوروبا، لتتمكن يوماً ليس بالبعيد حتى من تجاوز الغرب.

يطلق على كل هذه العوامل في النقاشات الإستراتيجية اسم «القوة اللينة» أو المعنوية (Soft power)، كما عرّفها الاختصاصي الأمريكي في علم السياسة جوزيف.س.ناي (Joseph.S.Nye)[69]. وفي هذا المجال، أي في مجال «القوة اللينة» فإن للولايات المتحدة السيطرة التامة، فهي تستخدم معظم مستويات التقنيات المستقبلية ولها هنا أيضاً موقع فريد في الكثير من الحالات.

يتم تحديد القواعد السارية عالمياً في مجال الأسواق المالية في نيويورك وواشنطن، فالولايات المتحدة هي ـ وعلى المستوى العالمي ـ أهم سوق للاستيراد، مفضلة من قبل المستثمرين الدوليين. كما أن الدولار هو العملة العالمية الرئيسة. وتقنياً أيضاً فإن الولايات المتحدة هي التي تحدد التطور إلى أبعد الحدود.[70] والولايات المتحدة هي التي تقدم ـ وبفارق كبير مع من يليها ـ معظم الحاصلين على جائزة نوبل، ومن جامعاتها يتخرج الأوائل في العالم.

في صناعة السينما والتلفاز والموسيقى، والصناعة الغذائية، وتحديد الذوق العام واتجاهات الموضة، وفي كل مجال، تعد الولايات المتحدة في الطليعة، ومن ثم فهي التي صاغت ثقافة الحياة اليومية بعبارة Mc World.

وكل عالم الحاسوب الشخصي مرتبط تقريباً بشركة أمريكية وحيدة لبرامج الحاسوب (مع فارق كبير مع الشركات التي تليها، وهي أمريكية أيضاً) وهذا يعد إلى حد ما، رمزاً لسيطرة الولايات المتحدة حتى في مجال «القوة اللينة» أو المعنوية. كل ذلك يدخل في تركيب القماش الذي تحاك منه رؤى الرعب من العداء لأمريكا، القائم على أقصى درجات الأدلجة. لكن العكس هو الواقع. إنها مجرد الحقائق العارية، واقعية الأعداد والثبوتيات، عدم التكافؤ في توزيع القوة في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. إن غض الطرف عن ذلك يؤدي إلى التضليل؛ لأن هذه السيطرة، أو هذا الموقع الفريد للولايات المتحدة المتمثل في عوامل «القوة اللينة» و «القوة القاسية»، لا تنبع من خطة متميزة إستراتيجية مبهمة للسيطرة على العالم، بل العكس، لأن عدم التكافؤ في توزيع القوة في العالم هو نتيجة قوة وديناميكية وإبداع وانفتاح المجتمع والاقتصاد الأمريكي على التكيف من جهة، ومن جهة ثانية نتيجة للضعف النسبي لشركائه، وكذلك لخصومه ومنافسيه. والعامل الثالث الذي لا يجوز أن نستهين بأهميته هو مصادفات التاريخ. كما أن جاذبية الثقافة الجماهيرية المتعولمة للأمريكيين غير المتاحة للمليارات من المستهلكين، والوعد الفعال بالتوفيق والحرية المرتبط بذلك، لا تعطي الحق بإلقاء اللوم على الولايات المتحدة وطريقة حياتها ومؤسساتها.

للعولمة ـ بوصفها تطبيقا لنموذج السوق الغربية على مستوى العالم ـ بعد معياري وثقافي، بل وسياسي ـ اجتماعي، تجلى بشكل خاص في دول أوروبا الشرقية السائرة في طريق التحول، وفي الدول التي كانت فيما مضى تشكل الاتحاد السوفييتي، وكذلك أيضاً في أزمة شرق آسيا في التسعينيات من القرن الماضي. ويمكن أن نجمل ذلك تحت اسم عملية الدمقرطة.

لا يمكن لاقتصاد سوق فعال، يقوم على تقنيات العلم والمعلومات أن يقوم ويستمر بنجاح دون مجتمع منفتح، أي دون دولة قانون قادرة على الأداء وتقسيم السلطات، ودون احترام حقوق الإنسان وصحافة حرة ومستقلة وتعددية سياسية ونقابات حرة، أي باختصار: دون حرية ودون نموذج لسلوك تسلكه عشرات الملايين من الناس وما لا يحصى من المؤسسات التابعة للدولة وتلك الخاصة، ديموقراطية فعالة، تقوم على سيطرة القانون. وقد عرّف جورج سوروس هذا «الصديق الموثوق» Alter ego المعياري ـ الثقافي ـ السياسي للعولمة الاقتصادية باصطلاح يعود للفيلسوف كارل هوبر Karl Hopper[71] بأنه «مجتمع مفتوح»[72].

لقد أظهرت أزمات تطور مختلفة حدثت فيما يسمى «بالأسواق الناشئة» صعوبة تحقيق اقتصاد سوق دائم ومستقر دون الإطار الثقافي والقانوني لمجتمع مفتوح، أو لا يمكن تحقيقه على الإطلاق. لأنه ما لم يستوطن في المؤسسات، وفي ملايين الأدمغة دائماً وبشكل ناجح، البرنامج الذي يشكل الخلفية، وهو «الديمقراطية ودولة القانون» في سلوكهم المهني واليومي، فلن تتمكن البلدان الآخذة في النمو من اللحاق بركب مجتمعات اقتصاد السوق الغربية وديناميكيتها التقنية. فإذا ما حاول المرء أن يتبنى الجوانب التقنية والمالية فقط من النموذج الغربي، فإنه

يكون قد نسي الجوهر الأساسي لإنتاجيته، أي المجتمع المنفتح، القائم على المؤسسات الديموقراطية وسيطرة القانون، وعلى الإبداع والاستعداد للأداء لدى مواطنيه الأحرار. إن التبني الانتقائي للنموذج الغربي أي «نعم» للتقانة واقتصاد السوق. ثم «لا» للديموقراطية ودولة القانون، سوف لن يستمر طويلاً.

لا يمكن الأخذ بالنموذج الغربي إلا ككل، أو لا شيء. ومع ذلك لديه بلا شك عنصر مدمِّر. بالتأكيد يجب أن يتأقلم مع التقاليد التاريخية والثقافية ويتعدل على أساسها. ويحتاج، عند الانتقال من النماذج التسلطية الدكتاتورية إلى اقتصاد السوق والديموقراطية ودولة القانون، إلى مراحل تحول تختلف في مدتها وفي الأزمات المرافقة لها. لكن الجدلية الإيجابية للعولمة تكمن في حقيقة أن الضمان الدائم للاستثمار لا يمكن الحصول عليه إلا في دولة قانون ذات قضاء مستقل، وتقسيم السلطات ووجود إدارة فاعلة أي من دون وجود حقوق الإنسان والديموقراطية والقضاء الحر والصحافة الحرة[73].

بالإضافة إلى الفرصة الاقتصادية للعديد من البلدان الآخذة في طريق النمو هناك ما سمى بـ «دهاء العقل»[74] عند الأخذ بالنموذج الاقتصادي الغربي. أي عدم إيقاف التحديث الاجتماعي وعملية الدمقرطة والتنظيم القانوني للعلاقة بين السلطات.

فديالكتيكية العولمة هذه سوف تغير مجتمعات، ومن ثم أيضاً الوضع الداخلي في دول مهمة شيئاً فشيئاً، وتؤثر من خلال ذلك على سياستها الخارجية. لذلك فإن النتائج السياسية والقانونية والثقافية لهذا التطور

في دول أساسية آخذة في النمو هي عامل مهم آخر من عوامل صياغة السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. إن الديموقراطية ودولة القانون، بالإضافة إلى المعرفة والإعلام، سوف تضع مجتمعة، الحدود الجديدة التي تفصل بين التطور والتخلف، ومن ثم العوامل الحاسمة للتوزيع الدولي للقوة والناتج الاجتماعي الإجمالي.

سوف تؤدي عولمة الاقتصاد الدولي، وبخاصة في آسيا، لكن أيضاً في أمريكا اللاتينية، ومن ثم في أكبر دول العالم مساحة وأكثرها سكاناً، إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر. يضاف إلى ذلك مسألة عدد سكان العالم من حيث الزيادة الكمية، فسوف تستمر زيادة عدد السكان، ومن ثم يستمر النمو النوعي لحاجاتهم.

تأتي هذه النتيجة السارة، والمتعلقة بزيادة الرفاه لعدد سكان متزايد الآن وكما كان قبلاً، ضمن حقيقة تهدد النظام البيئي العالمي، أي الأرض، كما تهدد أنظمة بيئية إقليمية بتحميلها ما لا تطيقه.

إذاً، فإن شمعة التطور العالمي مشتعلة من طرفيها: الزيادة الكمية في عدد سكان العالم والزيادة النوعية لمتطلباتهم. إقليمياً برز التلوث يظهر على أنظمة بيئية بشكل واضح، مثل تلوث الهواء في المدن الكبيرة في دول آخذة في طريق النمو، والعالم الثالث، وكذلك بتلوث المجاري المائية وتعرية التربة والتصحر وتقلص مساحة الغابات.

كذلك ارتسمت أيضاً معالم حاجة اقتصاد القرن الحادي والعشرين المتزايدة للطاقة، التي يمكن أن تؤدي ليس فقط إلى صراعات كبرى حول التوزيع بنتائجها الخطيرة على منظومة الدول وعلى السلام والاستقرار،

بل يمكن أن يجر وراءه، بشكل حتمي تقريباً، عدم استقرار في المناخ العالمي، أو توسع المخاطرات النووية الدراماتيكي، بحيث يمكن التنبؤ في المستقبل بسيطرة إنتاج الطاقة المستخرجة من باطن الأرض، وكذلك الطاقة الذرية.

وحسب معلومات اللجنة الدولية للتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة IPPC «سوف يكون للتسخين المستمر لجو الأرض نتائج خطيرة، لا يمكن التحكم بها على: الإنتاج الزراعي وتعدد الأنواع، ومخزون مياه الشرب، والسكن الإنساني وانتشار الأمراض مثل الملاريا والكوليرا. والدول الأكثر تضرراً من ذلك هي بالدرجة الأولى الدول النامية والدول الجزر»[75].

علاوة على ذلك تتوقع وكالة الطاقة الدولية IEA، نتيجة زيادة الطلب على الطاقة، «زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2 في العالم بمعدل 36% حتى عام 2010 وإلى 70% عام 2030 ثم إلى 38 مليار طن. وثلثا هذه الزيادة متوقعة في الدول النامية. وتبقى هذه الانبعاثات هناك بمعدل 3 أطنان في العام، لكن مع ذلك أقل منها في الدول الصناعية (13 طناً في العام)»[76].

نتيجة العولمة وتأثيرات نتائجها البيئية المنظورة، فإن اتباع سياسة مناخية عالمية فعالة هي من أكثر الأمور إلحاحاً[77]. ولكن ما يحدث الآن هو العكس تماماً، إذ يبقى تطبيق بروتوكول كيوتو ـ المتعلق بحماية المناخ. والذي يحاول تنظيم قوانين انبعاث أهم ملوثات الغلاف الجوي، التي يتسبب بها السكان ـ مهدداً.

لقد تراجعت الولايات المتحدة عن مسؤوليتها وتتردد بعض الاقتصاديات الكبرى في الحد من انبعاث المواد الضارة؛ لأنها تخشى من الضعف الكبير لمعدل النمو نتيجة ذلك.

وهنا يجب إدراك تخلي الدول الغنية والمتطورة عن مسؤوليتها ببساطة: إن لم يقلل الملوثون الرئيسون في دول العالم الأول، فإن الدول الكبرى الآخذة في طريق التطور في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية سوف تضيف الانبعاثات الصادرة منها إلى الانبعاث العالمي، الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج مدمرة على المناخ العالمي خلال وقت ليس ببعيد.

فإن لذلك اقتصاداً دولياً متعولماً، يعتمد بعضه على بعض ويستهدف النمو، يجب أن يعي مسؤوليته البيئية.

والصراع العالمي على التوزيع بين الشمال الغني والجنوب الفقير يؤجج هذا الصراع إلى حد كبير، طالما أن الشمال غير مستعد لاتباع سياسة اقتصادية واجتماعية وبيئية للتوزيع. وهنا بالضبط تتجلى أيضاً نقطة الضعف المادية الحاسمة للتوزيع الدولي للثروة في العصر الحاضر، بغضّ النظر عن المسؤولية الأخلاقية، لأن الأغنياء والفقراء على السواء مسؤولون عن النظام البيئي الكوني.

فإذا ما تعرض هذا النظام إلى أزمة، فبإمكان العالم الغني أن يتحمل ذلك قليلاً، لكن في نهاية المطاف سوف تصله الأزمات البيئية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص السياسية، ومن ثم يتعرض لعدم الاستقرار.

إن ضرورة وجود مسؤولية عالمية، بيئية واجتماعية، سوف تشكل تحدياً لمجمل المنظومة الدولية ومؤسساتها التي تتخطى الحدود القومية.

هذه المسائل سوف تشغل في المستقبل، ليس فقط حماة البيئة والمؤسسات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية ذات النوايا الحسنة، لكن لا حول لها ولا قوة، بل ستكون للمسألة العالمية للبيئة أهمية إستراتيجية، عامل «قوة صلبة» من الدرجة الأولى.

أما مدى ضعف استعداد مجموعة دول العالم في الوقت الحاضر لاتباع سياسة مستمرة، فيظهر من خلال موقفها من «أهداف الألفية» التي حددها رؤساء الدول والحكومات في «القمة الألفية» للأمم المتحدة عام 2000، وهي:

تخفيض عدد الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد في اليوم بمقدار النصف.

تخفيض عدد الذين يعانون من الجوع/ أو قلة التغذية بمقدار النصف.

التعليم الأساسي لجميع الأطفال. تحقيق تكافؤ الفرص للفتيان والفتيات في التعليم الأساسي وما بعده.

تخفيض معدلات وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات بمقدار الثلثين. (بناء على أرقام عام 1990).

تخفيض وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع. (بناء على أرقام عام 1990).

تخفيض عدد الإصابات بالملاريا والإيدز بمقدار النصف ومن ثم المتابعة.

تخفيض عدد الذين يعانون نقصاً في المياه النقية والمؤسسات الصحية إلى النصف (ثم الاستمرار في ذلك حتى الانتهاء منه عام 2025)[78].

تحدد هذه الأهداف ـ التي هي أصلاً «ميثاق اجتماعي» للعولمة ـ الحد الأدنى الاجتماعي للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، إن كانت هناك مصلحة حقيقية في حصول تطور سلمي مستمر، ينعكس فيها إدراك ضرورة اتباع سياسة عالمية مسؤولة، لا تزال حتى الآن مع الأسف غير ملزمة، لتعامل الدول والمؤسسات متعددة الجنسية.

وإذا ما نظرنا ـ مقارنة بذلك ـ إلى زيادة نفقات التسلح العالمية فسوف يتضح سريعاً أن النقاط الحساسة الحالية تهدد بالسير في الاتجاه الخاطئ. وهذا التطور ينطوي على خطر إستراتيجي كبير على السلام والاستقرار في القرن الحادي والعشرين.

obeikandl.com